

الجزء الثاني

## حقائق واضحة في تطورنا الاجتماعي



## الفصل الأول

١

نعمى في هذه الدنيا عن الحقائق الملموسة؛ إما لمنفعة نرجوها، وإما لتقاليد وراثناها، وإما لعقيدة انتحلناها، وإما إرضاءً لنزعات نفسية، خسيصة أو رفيعة، ولكن نعمى على أي حال عن إدراك الحقائق على روعتها وبيانها، ويستعصي علينا أن نرضي الشهوات والعقل معاً، وكثيراً ما نقمع العقل لنسترسل مع الشهوات.

وقضية المرأة في الحياة الاجتماعية، من القضايا الكبرى التي احتكمت فيها شهوات الرجال، وصالت فيها نزعاتهم، وعموا فيها أو تعاملوا عن الاعتراف بحقائق هي من البيان والظهور بحيث لا تحتل مرء أو استرابة.

ومضى الكثيرون متعمين عن الحق الواضح الجلي، قائلين بأن قضية المرأة قضية محلولة، وأن الزمن القديم قد وضع لها القواعد وفصل الأصول وأتم الفروع، مؤتمين في ذلك بنظريات وأقوال أبلهاها الزمن وناء عليها الدهر، فأصبحت مهلهلة فضفاضة بادية العورات، ولكنهم يحاولون ستر عوراتها بالثرثرة الفارغة كقولهم: «المرأة للبيت» وقولهم: «الرجل قوام على المرأة» وقولهم كما قالوا من قبل: «المرأة ليس لها نفس»، من غير أن ينظروا برهة واحدة وراء ظهورهم؛ ليروا ذلك الفارق البعيد، والصدع الكبير الذي يفصل بين زماننا والزمان الذي راجت فيه مثل هذه الآراء، ومن غير أن يدركوا شيئاً من فواصل الزمن والتطور التي تفصل بين المرأة في القرن العشرين بعد الميلاد، والمرأة في القرن العشرين قبل ذلك الميلاد.

كأنما الزمن لا يدور، وكأنما الأرض لا تلتف حول الشمس، وكأنما تطور الأشياء، عضوياً ومعنوياً، ليس له من أثر في الحياة، وكأنما العقل لا يستكشف والنزعات لا

تسمو وتكرم، والفكر لا ينظر ولا يتأمل، والنفوس لا تتبدل ولا تتغير، والعلم لا يغزو الاجتماع، والاختراع لا يرفق من متاعب العيش أو يرفع من مطامع الناس في دنياهم. نعود إلى الوراثة، ونمعن في الارتداد إلى أساطير القرون الأولى، ونرتمي في أحضان النزعات النفسية والآراء المسفة التي غزت عقول أوائلنا وأرضت مشاعرهم وهم يقطنون الكهوف والمغاور، ويسرحون كالسوائم في الحرجات والأدغال، كل هذا لنعمى على الحقائق الواقعة والوقائع الماثلة، ولنرضي فينا شهوة أو نتمسك بتقليد درجنا عليه أو رأي نستعز به أو نعمة تدوي في أدمغتنا دوي الرعد، لنخفت صوت الحق وننكر تطور الأشياء.

ما ظهرت هذه الأشياء واستقوت واستشرت في شيء من أشياء الحياة الاجتماعية ظهورها في قضية المرأة، وبضعة قضايا أخرى؛ منها: انتشار الأديان العظمى، وبزوغ عصر الديمقراطية الحديثة، والانقلاب الاقتصادي الذي نعيش في ظل موحياته. على أن هذه النزعات العجيبة قد يعسر عليها الآن أن يكون لها نفس التأثير الذي كان لها في العصور الأولى، بعد أن غزا العلم العالم، ورفع الحواجز والحدود بين الأمم، وبعد أن تحرك القلم فسالت حركته على الصحف وبفضل المطابع، وسخرت الموجات الأثرية لنشر النور في أرجاء هذا السيار الصغير؛ ذلك بأن هذه الدنيا بفضل العلم، قد درجت نحو الوحدة والعالمية، وأخذت تخلع عنها لباس العزلة والأسر، يدرج العالم الآن بمختلف شعوبه وألوانه نحو الوحدة التامة، لا في السياسة، ولكن في الميول والمشارب والمشاركة في ما كشف العلم من بركات، وما صنع الاختراع من تطريات، وأن العالم ليسير في سبيل هذه الوحدة برغم ما تظهر فيه من رجعية بعض الأحيان، مثلها مثل الغريق الذي يطفو حيناً، ويطفى عليه الموج حيناً، ثم ما يلبث أن تبتلعه الأعماق، وإن السياسة التي انفردت حتى الآن بتصريف حالات العالم واحتكمت في مستقبل الشعوب والجماعات، لتشعر اليوم بأن نزعة الوحدة العالمية قد قطعت شوطاً كبيراً أخذ يوجهها شيئاً ما، وسوف لا نلبث غير قليل حتى نرى أن هذه الوحدة قد استعلت على سياسة العزلة التي لا يزال السياسيون حتى اليوم يأتومون بهديها، وإنهم في الواقع لفي ظلام.

بمثل هذه العقلية نعالج الآن قضية المرأة، وقد نسينا إلى جانب هذا بعض الحقائق الجليلة، كانت المرأة المصرية محجبة فأسفرت، وكانت جاهلة فأخذت تتعلم، وكانت فاقدة الإرادة فتحررت إرادتها، وكانت محرومة فأصبحت ممتعة، وكانت أمة فأصبحت سيدها، وكان محقرة فانتزعت لنفسها الاحترام، وكانت آلة مسيرة فأصبحت عاملة وصانعة ومحترفة وذات مهنة، وكانت بعيدة عن حياة المجتمع فأخذت تزاحم الرجل بالمنكب والذراع، وكانت بعيدة عن ميادين الحياة فمضت تغزو تلك الميادين بلباقة الفنان وأريحية المدره المنطيق.

يقول الرجعيون: إن ذلك الذي أصابت المرأة من أشياء الحياة إنما كان وبالأعلى أخلاقها وفضائلها، وإنما هم يقيسون الأخلاق والفضائل بمقاييسهم القديمة البالية، ويزنونها بمعاييرهم التي لهلها الزمن، ثم إنهم لا يدركون أن المرأة تقدمت، وأنهم هم الذين ما زالوا واقفين؛ وإن دار بهم فلك الأرض.

أما الكلام في أخلاق المرأة وفضائلها وما أثر في هذه الأشياء تقدمها وغزوها لميادين الحياة، فأمر سوف نعود إليه بعد؛ لأن الكلام فيه يحتاج إلى مقدمات تاريخية تنتزع حقائقها من ماضيها القريب، ولكن نكتفي الآن بأن نقرر الواقع الذي لا ينكره نوح عقل في أن المرأة دلفت إلى الحياة، وأنها فككت عنها أسار القرون الأولى، فهل تهدم كيان الاجتماع، وهل تصدع ركن الحياة، وهل استقوت الرذيلة وفاض مدها واستخفت الفضيلة وارتمت جزرها؟! أم أنها أصبحت شريكاً حراً ذا أثر في الوجود، وأنها أصبحت أربي لأولادها وأعطف على زوجها وأرتب لبيتها، وأنها أضحت أنقى سريرة وألين قياداً، وأنها لظمت الصراحة وتركت اللؤم والمكر، وأنها تستقبل الحياة كما يستقبلها الأحياء الأحرار، لا كما كانت تستقبلها وهي السجينة بغير ذنب، المجرمة بغير جريمة، المتهممة في عفتها وأخلاقها، وإن كانت مثال الطهر وعنوان العفاف!!!

إن الذين يقومون اليوم في وجه النهضة النسوية في مصر إنما سيكون زماً غير ودهراً عبر، سيكون زمن الحجاب والدادات والأغوات (الخصيان)، زمن الستائر على النوافذ والأبواب، زمن التسري واتخاذ الحظيات بالعشرات وبالمئين، زمن الفسق والفجور تحت ستار الفضيلة والأخلاق، زمن التعطل والبلادة والجهل، زمن الانحلال الأخلاقي والتدهور الفكري، زمن الجمود والظلامية.

ذلك الزمن الذي احتال فيه الرجال على كل شيء في الحياة المدنية، احتالوا على القانون وعلى الشرائع وعلى وصايا الدين، ونزلوا بجميع ذلك إلى حيث أسفت نزعاتهم

العجيبة، وإلى حيث ارتضت شهواتهم، فما فكروا في أن للحياة والمدنية قوانين، وأن للقلب شرائع، وأن للأرواح ديناً، إلا بقدر ما يتخذون من هذه الأشياء جميعاً ألعيب وألهيات، وما كانت القوانين والشرائع والأديان إلا وسائل لانتزاع الإنسان من أحضان الجهالة والفقر والفساد، فإذا أهملت القوانين وأطرح الشرائع ونسيت وصايا الأديان، فأى شيء يبقى من هذه الحياة إلا ذلك المجتمع الذي يريد أن يردنا إليه الرجعيون؟!

٣

خرجنا من نهضتنا الحديثة مزودين بوراثات وتقاليد تترد إلى أبعد العصور، تترد إلى مصر القديمة وزمن اليونان والرومان، ثم العصر العربي، ثم العصر العثماني، خرجنا من ذلك الزمن الطويل بلون من ألوان الحياة هي عجيبة من عجائب الزمن، بل إنك لو تخيلت تلك الوراثة كائناً حياً، لكان هولة من هول الأساطير.

كانت المرأة في العصر المصري القديم ملكة تربعت على العرش، وزوجة قدست إرادتها واحترمت أمومتها، بل كان لها في السياسة ضلع كبير إذا كانت من الطبقة العليا، وكانت حرة شاركت الرجل في البيت والحقل، ورفعت بسواعدها المستوى الاجتماعي للأمة على قدر ما سمح لها في ذلك الزمن البعيد، وجاء زمن اليونان، أو كما ينبغي أن نسماه «العصر المقدوني» إذا أردنا أن ننسب ذلك العصر إلى الأسرة التي ملكت مصر بعد الإسكندر، فكان طابعه مخالفاً للطابع المصري من حيث المركز الذي شغلته المرأة في الحياة المدنية، فلم يذكر تاريخ تلك البلاد امرأة واحدة تربعت على عرش أو كان لها في الاجتماع أثر، اللهم إلا أريطي ابنة أرسطبس الفيلسوف التي حملت مشعل الحكمة عن أبيها وسلمته إلى الأخلاف، وهيباشيا ابنة أپولونيوس التي نشأت وترعرعت وماتت ضحية التعصب النصراني في الإسكندرية، وعقب على ذلك الزمن الروماني وقد دخلت مصر في حوزة روما في عصر بدأ فيه انحدارها، وإن كانت عظمة يوليوس قيصر وأغسطوس قيصر، قد حجبت عوامل الفساد التي دبّت في جسم روما فترة من الزمن، وقد ظلت مصر في حوزة الرومان سبعة قرون شهدت فيها الفساد يدب في أخلاق الرجل والمرأة، حتى إن كثيراً من نساء الأباطرة كن خليعات، وحتى إن الرجال ختموهن بالأقفال؛ لشدة ما استهانت المرأة الرومانية بعفتها، وجاء العصر العربي، وفيه رفعت المرأة إلى مكانة لم تسم إليها من قبل؛ فاعترف لها بحق الحياة والملك والإرث، وعينت لها الشريعة مركزاً اجتماعياً لحظ فيه أن المرأة كائن بشري حي على قدر ما سمحت

بذلك ظروف الزمان والمكان، وأنها ليست سلعة تباع وتشتري، غير أن وراثته العرب القديمة ظلت بالرغم من الشريعة الجديدة تؤثر أثرها في مركز المرأة؛ فسلم الرجل لها بكل ما نصت عليه الشريعة من الحقوق المادية، وحرمها من كل حق معنوي، فأسرهما في البيوت والقصور، ورصد لها العيون الرقباء، وحرمها من التعليم، وتزوج من أربعة — مع تحريم ذلك في معتقدي — وتسرى بالكثير من الجوارح والإماء، واتخذ من المرأة ألوية تلهي بها، بل أنزلها إلى حيث أصبحت تسلية وقت الفراغ، وما العصر العثماني إلا صورة من العصر العربي، زيد إليه أن السادة الجدد لم يكن لهم لغة ذات آداب تغلغت في حياة الفرد، وفي حياة المجموع شأن العرب، فنزلت مكانة المرأة عندهم عما كانت عند العرب درجات؛ ذلك بأن الأدب من شأنه أن يرقق العواطف، ويثير أمجاد النفس، ويوحي بالجمال وحب الجمال على اختلاف صورته؛ مادية ومعنوية، ولقد كان لهذا عند العرب أثر شمل المرأة فيما شمل من أشياء الحياة الاجتماعية.

عندما سقط الحكم العثماني كانت المرأة على ما صورت، وكان المجتمع المصري على ما وصفنا؛ حياة مادية صرفة، احتكمت فيها الشهوة والأنانية، وسادت فيها نزعات القسوة، وانتشر فيها الفساد والغبي، وتعطل القانون وحلت محله الإيرادات الفردية الاستبدادية، واحتيل على الشريعة بمختلف الطرق، ونزلت مكانة المرأة إلى الحضيض، حتى لقد روي أن بيت القاضي، وما يزال قائماً بجدرانه حتى الآن، قد خصص فيه مكان لبياشر فيه الرجال تنفيذ حكم الطاعة عند صدوره إذا أراد؛ إذ فهم من كلمة «الطاعة» ذلك المعنى الذي تشمئز منه النفوس، ويشعر المرأة بأنها تلك السائمة المرذولة، ولا يزال هذا المعنى بعينه قائماً في أذهان أولئك الذين يقولون: «خلقت المرأة للبيت»، وما يفهمون من معنى «البيت» إلا ذلك المعنى الذي فهم من «الطاعة» في بيت القاضي قديماً.

حالة مات فيها الحب، واستخفى الجمال، وسترت الفضيلة وجعلها خجلاً حتى لا يرى ممتقناً يقطر منه الأسى والألم، وإذا كان شأن المرأة في ذلك الزمن قد نزل إلى هذا الدرك الأسفل من الحيوانية، فعلى أي شيء تبقى؟! على الحب، أم على العفة، أم على الفضائل؟! هنالك يستشري حب الانتقام وتنقلب كل الفضائل المعنوية رذائل مادية أساسها الخديعة واللؤم والتفريط، وما كان شأن القصور في ذلك الزمن بأعلى شأناً من بيوت الفقراء في المدن وفي القرى.

نصف للذين يقولون «المرأة للبيت» حال المرأة في القصر، وفي القرية قبل النهضة الأخيرة، وإبان الاحتلال البريطاني وبعده بفترة طويلة، وإن المعاصرين لأصدق من يصف. عاشت المرأة في ذلك العصر إما في قصر منيف وإما في حظيرة شيدت من لبنات الطين، أما الأوساط، الذين هم لا إلى القصور ولا إلى الحظائر، فكانت بيوتهم صورة مصغرة من القصر، ساد فيها كل ما كان يسود القصور في ذلك الزمن من ستائر مسترخية على النوافذ، وأبواب موصدة على الحريم، وعيون رقباء تحصي على المرأة كل صغيرة وكبيرة، بل وكل حركة، وإن شئت فقل: كل خطرة، أو كلمة، أو إشارة؛ بريئة أو غير بريئة، بل أحيطت المرأة بالجواسيس والأرصاد، الذين كان لهم أو كان لهم في تلك القصور أو البيوت النفوذ الأعلى، والكلمة المسموعة، والإرادة النافذة.

أما الحظائر المشيدة من لبنات الطين فما تزال حتى الآن قائمة في القرى وفي كثير من أحياء المدن، إلى جانب العمائر الحديثة، فهي مشهد مألوف لأهل هذا الجيل، أما القصر والحريم فقد أصبحا حديثاً يروى، وإني لأروي على القارئ بعض ذلك الحديث: كان القصر في ذلك الزمن حصناً هو بقية من الأشياء التي أملتتها العقلية الإقطاعية، كان في مصر كما كان في أوروبا في العصر الإقطاعي، كتلة منفصلة عن النظام الاجتماعي السائد في خارج أسواره، كتلة لها قوانينها الخاصة وشرائعها الخاصة، بل لا أبالغ إذا قلت: إنها كانت دولة صغيرة في جوف دولة كبيرة، سيده حاكم مطلق التصرف في الأموال والرقاب، كلا؛ بل هو أمير لا تمتد إليه يد القانون، ولا يأبه إذا أراد بشريعة أو عادة.

تشرف إذا أقدمت على أحد هذه القصور — وكان أكثرها مقره القاهرة — على باب ضخم رصع خشبه بمسامير من حديد غليظ، فكان منظره يوحي إليك، ولو من طريق الوعي الباطن، بأنه شيء خارج على الطبع وعلى الضرورة، ويمتد من وراء ذلك الباب دهليز طويل مسقوف يسمى «السباط» وعند نهايته باب آخر يسمى في العادة «باب الخوخة»، هو الحد الفاصل بين دنيا الأحياء ودنيا الأموات، كان للأجنبي أن يدخل من الباب الأكبر ويقطع السباط إلى باب الخوخة؛ حيث يستقبله «الأغا» ليسأل عن شأنه، «والأغا» عند باب الخوخة حاكم بأمره مستبد برأيه، هو الحاكم الأعلى في هذه الدنيا الصغيرة بعد سيد القصر، لا الفتى من أولاد سيد القصر ولا الفتاة له أو لها حق الاقتراب من ذلك الباب السحري إلا بأمره، فإذا تجاوز الفتى سن العاشرة، وإذا وصلت الفتاة سن التاسعة؛ فقد يعطى للأول بعض حرية المرور من ذلك الباب، وأما الثانية فتدخل الحريم، وهناك يوصد عليها باب آخر هو باب «الحريم».

ولا تقف سلطة الأغا أو الخصي عند حق التحكم في الفتیان والفتيات، بل إن سلطانه يشمل السيدات جميعاً بغير استثناء، أما الخدم والحشم والحاشية، فهو المتصرف فيها تصرف الحاكم المطلق الذي لا ترد له إرادة ولا ينقض له رأي.

وما ذلك الأغا أو الخصي؟ عبْدٌ خطيف من أهل الجنوب احتزت مذاكيره؛ ليكون صاحب القصر به في مأمن نزوات نساءه!!! أية عقد نفسية تلك التي تقوم في ذلك المجتمع الصغير؟ خصي؛ لا هو رجل ولا هو امرأة؟ تعقدت نفسه ذلك التعقد المرهق؛ إذ يرى من حوله رجالاً كاملي الرجولة، ونساءً كاملات الأنوثة، وهو في وسط ذلك كله كالغلطة الحائرة على لسان البشرية، أما ما تحدث تلك العقد النفسية التي تتولى مثل هذا الإنسان، فقلما يدركها الباحث إدراكاً حقاً، ولكن ردها السريع، فقد ينقلب إما إلى تعسف في استعمال الرخص التي يجيزها له صاحب القصر، وإما إلى تستر دنيء على نساءه.

وقد أعلم من عجائز رَوَيْنَ لي وشَهَدْنَ ذلك العصر، أن الخصيان كثيراً ما كانوا سعاة للبريد يحملون رسائل الحب والغرام الشفوية، أو يهيئون فرص الوصال بين محب مغرم ووالهة متعطشة إلى الحياة.

وما شأن المرأة في ذلك الحصن المنيع الذي يحرسه خصي هو دونها أرومة ومجداً، بل إنه خادمها والمستبد بها في آن واحد؟! أية عقد نفسية تقوم في نفس المرأة في مثل هذه البيئة، وأية أحاسيس تتناوبها، وأية خيالات تساورها في الليل وفي النهار؟ ولا أظن أن مثل هذا قد ينتج خيراً، ولقد كان نتائجه أحد أمرين: إما إفراط في التشهي قد ينقلب ثورة جامحة تبحث لها عن منافذ بين نساء القصر أنفسهن، أو استغراق في التعبد هو في حقيقته تعبير صارخ عن آلام نفسية حبيسة.

## ٥

ولم يكن أثر الدادة — ويقصد بها المربية — بأقل شأنًا من أثر الأغا أو الخصي، فلئن كان الثاني حارس الباب؛ فقد كانت الأولى منشئة النفس والخلق.

والدادة أمّة من أهل الجنوب، وكن يجلبن من أقاصي السودان؛ إما من كردوفان، أو من منابع النيل، يخطفهن نخاسون يتجرون بهن.

نساء من الأحراج والأدغال وليس عليهن من سيما المدينة إلا اللباس الخارجي، معدومات الثقافة، محرومات من العلم، شاهدهن على أنهن من بنات حواء انتصاب

القائمة لا أكثر ولا أقل، كل ما لديهن من علم أساطير الشياطين والجن، وخرافات العقائد الموروثة.

وكان فتيات القصور مقسورات على أن يتلقين عن أولياء كل ما يتزودون به من علم وأدب وأخلاق، فإذا امتد أفق صاحب القصر، واستطالت خيالاته، واتسعت آفاقه عهد بفتاته إلى شيخ من حفاظ القرآن يعلمها كيف ترسم اسمها، ويلقنها الألفباء، ويحفظها بعض آيات من القرآن، فإذا بلغت الثامنة أو التاسعة؛ فقد بلغت سن الشك، والشك في عفافها وصونها وأخلاقها، فتحبس بين جدران القصر، ولا ترى نور الدنيا إلا إذا انتهبهت خلصًا ومن وراء حجاب،

ولقد حدث مرارًا أن بعضًا من أولياء المربيات، وبالبحري الإماء المستعبدات، قد أصبحن سيدات في تلك القصور، أو كبريات الحريم؛ إذ كان يتزوج من إحداهن رب القصر إذا مرض بمرض يطول أمده؛ اعتقادًا بأن حرارة نساء الجنوب تخرج من الجسم أربعين داء إلا داء واحد، قد يكون هو القاضي على حياته الثمينة، فتصبح هي وأولادها منه ورثة لذلك القصر، وتلك الثروة الطائلة التي يخلفها.

كانت المرأة بين الأغا والدادة فريسة العقد النفسية من ناحية، وفريسة الجهل والخرافات وسوء الطبع من ناحية أخرى، ولعمرك كيف تنشأ فتاة في مثل هذه البيئة وتسلم أخلاقها من العطب، أو يكون لها من تجارب الحياة ومعتك العيش ما يرفع خيالاتها إلى مستوى المثل العالية والآداب الرفيعة.

تلك هي الصورة التي يتخيلها أولئك الذين يقولون: إن المرأة خلقت للبيت، وذلك هو المثل أو القالب الذي يريدون أن تصب فيه المرأة الحديثة في منتصف القرن العشرين، يريدونها مخلوقًا مترهل الجسم، فاتر النزعات، ميت الأحاسيس، مقموع العقل، خائر النفس، مكبوت العواطف، يريدونها غسالة، وطاهية، ومرضعة، وكناسة، وحاملة قمامة من بيوت حضراتهم.

يريدونها حيوانًا لا يختلف عن بقية عالم الحيوان إلا أنها ذات رجلين بدلًا من أن تكون ذات أربع، ويريدونها «حريمًا» بالمعنى الذي عرف في أواسط القرن التاسع عشر في مصر وفي غير مصر من بلاد الشرق.

حقيقة واقعة أن المرأة في ذلك العصر لم تكن إنساناً بالمعنى الذي نفهمه من كلمة الإنسانية، كانت سائمة تمرح في سجن واسع الجنات مع جملة من مثيلاتها كلهن ملك ليمين رجل واحد هو سيد القصر، كان مثلهن كمثل الحيوان: هذا يسمن للذبح، وتلك ترفه للمتعة الحيوانية والشهوات الجسمية الدنيا، لم يكن للمرأة في تلك القصور إلا هذه الوظيفة الواهية: تأكل وتشرب وتلبس وتنام الليل وقطعاً من النهار؛ لتكون متعة للرجل.

قيل بأن قصر يلدز الذي سكنه عبد الحميد في تركيا القديمة كان يحوي قطعاناً من الإماء البيض والسود، ورعلاتاً من الخصيان، وعليه يقاس بقية القصور في تركيا ومصر والشام والعراق وفارس والهند، نساء لا هن زوجات ولا هن محبرات، يلدن أولاداً لا حق لهم في الحياة ولا أمل لهم في الدنيا، فإذا مات صاحب القصر تفرقن أيدي سباً، ورحن يلتمسن سيدياً غيره يكن له سراري أو حظيات، فإذا بلغ بإحداهن الكبر انقلبت مستجدية تستندي الأكف ما لم يعطف عليها بعض المحظوظات من أترابها؛ فيأوينها، ثم يوارينها التراب إذا حدث بها حدث الموت.

يسود في مثل هذا المجتمع نقائص خلقية خسيصة؛ ذلك بأن استعداد المرأة ينقلب مسرّحاً لردائل قد يمكن أن تنقلب مع الحرية والعلم فضائل رفيعة؛ فالمرأة التي لا هم لها في هذه الحياة إلا أن ترضي شهوات الرجل، ولها في إرضاء هذه الشهوات منافسات رسميات، كيف تنصرف أحاسيسها إلى ما هو فاضل أو رفيع من أشياء هذه الحياة، امرأة تعرف وتوقن بأن حياتها ومستقبلها وقف على أن تفتنّ في إرضاء رجل يشاركها في العمل على الاستئثار به عديد من النساء الأخريات؛ لكل منهن نفس هذه الفكرة، ويتجه كل همهن إلى العمل على أن يكنّ إليه أقرب، وإلى قلبه أحب، وإلرضاء شهواته أطوع.

مثل هذه البيئة تموت في المرأة كل المعاني السامية، ويتعطل الفكر عن الامتداد إلى تلك الآفاق التي خلق الفكر ليمتد إليها، وكذلك تموت في الرجل كل صفات الرجولية العالية، يموت فيها الأدب ويموت فيه العقل، وترفع الخسة والشهوة رأسها الأقرن كأنها أفعى ناقعة السم.

رجل وامرأة: تتوقف حياة هذه على إرضاء شهوة ذاك، وتنصرف حياة ذاك إلى الافتنان بالمتعة بمفاتن هذه، أكانت حياتنا السابقة شيئاً غير هذا؟ وهل ينصرف المعنى المخبوء وراء قول القائلين: «خلقت المرأة للبيت» إلى أبعد من هذا كثيراً؟!!

في بعض تلك القصور لم يكن للمرأة مهما سمت مكانتها شرف الأكل على مائدة السيد الكبير! فإذا تفضل وأكلها تركت المائدة خاوية البطن؛ لأنه من سمو الأدب أن تجوع من أن تأكل في حضرته إلا ما يسد الرمق؛ إمعاناً في إظهار الخضوع والانكسار والذلة، كيف لا وهي ملك يمينه، فإن كانت من أولاد الأحرار؛ فقد انتقل إلى زوجها كل حقوق الأب والأم والولد، وأصبحت كأنها ملك يمينه، وكيف تستطيع الفرار من ذلك السجن؟ وكيف تستطيع أن تلجأ إلى قانون أو شرع؛ وذلك أمر من المنكرات الفاحشة في ذلك الزمن؟! فإن نساء الطبقة العالية، طبقة القصور، قد أفهمن أن القانون والشرع كلاهما لغو أمام إرادة الزوج، أما اللجوء إليهما؛ دفعاً لظلم، أو إقراراً لحق، فتلك كبيرة الكبائر، وطامة الطامات، أتمثل الأسيرة المستعبدة أمام قاض، وتدلف إلى محكمة، وتدلي بحجة أو تقيم برهاناً؛ إذن لقد فسد الخلق، وماتت الفضيلة، وقبرت العفة، وهتك العرض، واستبيح الخدر!

أليس هذا ما تريدون للمرأة أيها القائلون: إن المرأة خلقت للبيت؟! وماذا تعنون بكلمة البيت؛ ذلك القدس الذي اتخذتموه كلمة حق أردتم بها باطلاً؟! وما هي الحدود التي تقيمنونها لهذا الكلام الذي له خبيء؟! إنما يعسر على هؤلاء أن ينفكوا عما ورثوا من بالي التقاليد والعقائد والأفكار.

لم تكن ساكنة الحظيرة بأسعد حالاً من ساكنة القصر.

كانت في الأغلب واحدة من أربع نساء يعشن في حظيرة واحدة يخيم عليهن الذل والفقر والانكسار، كان السراري والحظيات من نصيب أصحاب القصور، وكان الزوج من أكثر من واحدة من نصيب أصحاب الحظائر، غير أن ساكنة الحظيرة لم تكن سجيبة، كانت تمرح على الخلجان والترع، وتستمتع بضوء الشمس ونسيم الأصائل والأسحار، ولكنها كانت إلى جانب هذا المرأة الجاهلة المستذلة، هي دابة الحمل التي تشارك الدواب عملهم اليومي.

وحقيقة الواقع أن زيوع عادة الزوج بأكثر من واحدة كانت حاجة اقتصادية، وكذلك الإقلاع عن هذه العادة في وقتنا الحاضر هي ضرورة اقتصادية، وإذن فلم يكن اختفاء هذه الظاهرة راجعاً إلى استعلاء في التصور، أو رقي في الفكر، أو استنارة في العقل، أو رقة في العاطفة.

فإن مصر وهي البلاد الزراعية منذ أن دار هذا السيار حول الشمس، قد احتاجت على مدار العصور إلى اليد العاملة؛ إذ كانت سعادتها ورفاهيتها متوقفة على الزراعة، والزراعة قبل الانقلاب الاقتصادي في أوائل القرن العشرين كانت قائمة على قوة العضلات تستغل أينما وجدت في الحيوان كما في الإنسان، فكانت أكثر أسر الريف رفاهية وسعادة هي أكثرها ثروة حيوانية وبشرية، لذلك عمد الرجال إلى التزوج بأكثر من واحدة؛ طلباً للثروة والغنى عن طريق العمل العضلي، في الحقل وفي البيت، فلما وقع الانقلاب الاقتصادي وزاد التبادل التجاري بين مصر وأمم أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، حلت القدرة الاقتصادية في الزراعة مكان القوة العضلية، وأصبح كبر الأسرات عبئاً بعد أن كان عوناً، واضطر الرجل أمام هذا الأمر أن يقلل من عدد الزوجات ومن عدد الأولاد؛ لأن ذلك أصبح مجلبة للثروة والرفاهية، كما أصبح عكسه مجلبة للفقر والتعاسة.

فلا يستنتج أحد أن اختفاء هذه الخبيثة — خبيثة التزوج بأكثر من واحدة — قد كان عن تطور في الخلق أو العاطفة أو الفكر، بل كان تحولاً ضرورياً اقتضاه انقلاب اقتصادي بالغ الأثر في حياة الأمة المصرية، وذلك عندي دليل قاطع على أن مركز المرأة الأدبي لم يسمُ في عقليتنا، وإن كانت ظواهر الأشياء تدل من هذه الناحية على شيء من ذلك، فإنما تكون دلالة بالواسطة لا دلالة مباشرة، أما السبب الكامن فانقلاب الحياة من الوضع البدائي في الريف إلى الوضع الاقتصادي الحديث.

وكذلك يكون الحال إذا نظرت إلى ظاهرة التسري في القصور؛ فإن هذه الظاهرة لم تمت إلا بموت الاتجار بالرقيق، والحق أننا لم نبذل في القضاء على هذه التجارة المرذولة أي جهد عملي أو فكري، بل جاءنا ذلك من غيرنا من الأمم وبخاصة بريطانيا التي قادت الحملة على تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر حتى قضت عليها قضاءً كاملاً، وإن ذلك لمجدٌ لبريطانيا خالدٌ على الدهر.

فلو أن الحالة الاقتصادية قد ارتدت إلى ما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر لعادت ظاهرة التزوج بأكثر من واحدة تغزو الريف، ولو رجعت تجارة الرقيق لعاد التسري إلى ما كان عليه في القصور، ولا أعتقد أن هذه العادات قد ماتت آثارها بالفعل في نفس الرجال، وإنما هي اتخذت لباساً آخر لا ضرورة إلى البحث فيه.

عامّة ذا يدل على أن فكرتنا في المرأة لا تزال من الغرارة بحيث لا نستطيع أن نقول: إننا أدركناها إدراكاً يحيي في أنفسنا الشعور بأننا نعطل نصف الأمة عن التطلع إلى الحياة التي أضفتها الطبيعة على غير المرأة من الأحياء، بل على العكس من ذلك نعمل

## المرأة في عصر الديمقراطية

على أن نجعل نصف الأمة لغوًا في منطق الحياة، ونجاهد المرأة حتى تظل حبيسة بين الجدران التي أسرت فيها الأزمان الطوال، أما الواقع فإن المرأة قد أفلتت بالفعل من أسر الرجل؛ لتصبح له شريكة بالعمل وبالرأي وبالعاطفة، سنة التطور؛ ولن تجد لسنة التطور تبديلًا.

## الفصل الثاني

١

جاء الإسلام بشرائع أقرت كثيراً من الحقوق التي أنكرتها الشرائع التي سبقتة على المرأة؛ أقر لها حق الملك وحق الحياة، وعاملها على أنها كائن عاقل رشيد، بقدر ما سمحت بذلك مقتضيات الرقي الاجتماعي، بل إن الإسلام فات في بعض ما شرع للمرأة من الحقوق تلك المقتضيات بمراحل كبيرة في بعض الاعتبارات.

لقد كانت المرأة في شريعة الجاهلية «شيئاً» لا «كائناً بشرياً»، كانت تقتل خشية الإملاق، وكانت تورث مع ما يورث من المتاع والحطام، لم يعترف بأن لها عقلاً أو شعوراً أو كينونة مستقلة تمثلها إرادة قائمة بذاتها، فمحا الإسلام ذلك بشرائعه الرائعة، ولكن ما أثبت الإسلام للمرأة من الحقوق لم يعترف به البغاة الذين ورثوا جاهلية القرون الأولى، لقد اتجروا بالنساء بيعاً وشراءً واستغلالاً، وحرموهن حق التمتع بما يملكن من حطام الدنيا؛ عقاراً كان أو مالاً، وردوهن شيئاً من الأشياء، لقد أغروهن على الفسق والفجور، واسترقوهن واستعبدوهن، فانتزعن انتزاعاً من أحضان الأب والأم والأسرة؛ ليكنَّ خادماً، أو سراري، أو حظيات، أو مومسات، وبعن في الأسواق بيع السوائم أو الأشياء.

لم يقف ذلك عند الزمن الذي عقب الجاهلية فحسب، بل إنه انحدر مع القرون حتى القرن التاسع عشر الميلادي، فزال بعض آثاره وبقي البعض، وما بقي من ذلك حتى الآن صورة بشعة شنيعة ثقيلة على النفس.

لا نزال حتى الآن نلمس ونشاهد من آثار ذلك ما ينبغي أن تضربه الحكومات الضربات القاصمات؛ فإن كثيراً من نساء هذه البلاد لا يزلن مسترقات مستعبدات، فإذا

مات أب لإحداهن، وبخاصة إذا كانت من طبقة دنيا، وورثت عنه أو عن أمها أو عن قريب لها شيئاً، فإنها إنما تملك ما تراث اسمًا لا فعلًا، فإن لم يكن لها ولد، أكلت حقوقها جميعًا عنوةً واغتصابًا، كأن الإسلام لم يشرع للمرأة، وكأن لم يعتبرها كائنًا بشريًا، يأكل ذلك المال أقرب الأقربين لها، يأكله أخوها أو عمها أو خالها، ويرى الناس ذلك أنه طبيعي، ولا خروج فيه عن دين وشريعة.

وجرت العادة حتى الآن على أن يحرم البنات من ميراث الآباء، فإذا وهب الأب أو أوقف أو باع لأولاده، خرج بناته بخفي حنين، وخرج أولاده بغنيمة الأسد؛ ظلمًا وعدوانًا، هو أشد ما يروى من قصص الظلم والعدوان عند الله، والناس.<sup>١</sup>

فإذا خرجت المرأة بشيء مما تراث، ومكنت من أن تملك كما يملك خلق الله، سقط عليها الزوج فكفها عن أن تكون حرة التصرف فيما تملك، أليس الرجال قوامين على النساء، وأليس النساء ناقصات عقل ودين؟!

وإنما تطبق هذه الأقوال بحرفيتها الآن كما طبقت في الأزمان الأولى، تطبق الآن بنفس العقلية التي سادت من ألف وخمسمئة سنة، يوم كانت المرأة بمقربة من حدود الجاهلية، كأن العقل لا يتطور، والآداب لا تتهذب، وكأن الإنسان قد ظل طوال هذه القرون الكتلة الجامدة التي لا حياة فيها ولا استعداد لها للارتقاء.

على أن هذه العقلية إنما ينميها ويزكيها ويقويها أولئك الذين لا يدركون أن الأرض قد دارت من حول الشمس ألفًا وخمسمئة مرة، وأن العقل قد انفلت من أقطار تلك العقلية القديمة، وأن خطى التطور التي ساقته أمامها حتى الجمادات، قد ساقته معها الأحياء أيضًا، فغيرت من آدابهم وأرائهم وطرائق حياتهم، وأنها انتقلت بالإنسان من ذلك الأفق الموحش البغيض، إلى أفق النور والعرفان والحرية.

## ٢

لقد اتخذ الرجعيون الذين يرهبون التطور؛ فرقًا من أوهام سلطت عليهم، أو رغبة في بسط سلطانهم على النساء؛ حبًا في الاستعلاء الكاذب أو التسلطية المموجة، من بضعة نصوص أشير بها إلى حالات قامت في عصور غابرة، سبيلًا إلى استعباد النساء استعبادًا أبدئيًا، لقد حضت المرأة في ذلك العصر أن تقر في بيتها وأن لا تتبرج تبرج الجاهلية الأولى.

<sup>١</sup> كان ذلك قبل صدور القانون الجديد.

## الفصل الثاني

أمران اقتضتتهما ظروف وحالات قامت في ذلك العصر، وكان ذلك ولا شك في صالح المجتمع، وفي حدود الأدب المرغوب فيها، في حدود الحالات الاقتصادية والمعاشية التي اكتتفت الناس إذ ذاك.

أما الحض على أن تقر المرأة في بيتها فليس معناه أن تسجن فيه، وأن تكون فيه رقيقة مسلوبة الحرية، مسلوبة من كل معنى من معاني الحياة، ولكن معناه الصحيح أن البيت هو أقدس الأشياء، وأنه السكن والمأوى، وأنه صومعة السعادة والحب، وأنه المصنع الذي تنشأ فيه وحدات الجمعية في المستقبل.

معناه أن البيت ينبغي أن يكون له المقام الأول والمكانة العليا، معناه أن لا تتسكعن في الأسواق، إذا لم يكنْ لكنْ حاجة تقضيها، أو متلمساً تلمسنه، ونحن نعلم أن حياة المرأة في الجاهلية كانت حياة الفراغ والملل، على العكس من حياة المدنية الحاضرة؛ فقد زادت واجبات المرأة نحو بيتها وزوجها وأولادها، كما أن هذه الحياة الحديثة قد أحدثت نوعاً من التخصص جديد فيما ينبغي أن يكون من شؤون الرجل، وفيما ينبغي أن يكون من شؤون المرأة.

لقد قسمت الاختصاصات في المدنية الحديثة، كما وزع العمل بين القائمين به، حتى أصبح ذلك طبعاً ثابتاً للحياة الجديدة، فهل في مستطاع الرجل في هذه الحياة التي نحيها، أن يسعى لعيشه، ثم يقوم بجميع واجبات المرأة في خارج البيت؟! هل في مستطاعه أن يرى الأولاد في روضة الأطفال، وأن يشتري لهم ما يلائم من الأطعمة والأكسية، وأن يقوم بما يجب لهم من رياضة العقل والبدن؟! هل في مستطاعه أن ينفق الوقت الذي يكسب فيه رزقه ورزق أولاده في شراء ما يلزم للبيت من مختلف الحاجات؟! إذن فكيف يقرن في بيوتهن وقد فتحت عليهن الحياة الجديدة ألوفاً من الواجبات، وضروياً من المهمات، وعوالم من الضرورات لم تعرف منها المرأة في العصر القديم شيئاً، ولا عركت منها أمراً.

وإذا كانت الحياة نفسها قد تطورت وانقلبت أوضاعها، فكيف يتخيل هؤلاء الذين يريدون أن تسجن المرأة في البيت أن يوفقوا بين حاجات الحياة الآن، وبين تلك الخيالات التي تساورهم؟ أفي مستطاعهم أن يرجعوا الحياة الإنسانية إلى ما كانت عليه قبل عشرين قرناً من الزمان؟ إذا كان ذلك في مستطاعهم فليفلعوا، وهناك تكون شريعة الآداب قاضية على المرأة أن تقر في البيت، وعلى الرجل أن يعيش عيش الغزو والصيد والقتل، وإلا فلسنا نطالبهم بشيء أكثر من أن يدركوا بعضاً من حقائق الحياة.

إن المعنى الذي يستخلصه أصحاب الرجعية من حض المرأة على أن تقر في البيت، معنى غامض كل الغموض في هذا العصر، وبالرغم من ذلك الغموض الذي يكتنفه، فإنهم لا يريدون أن يفسدوه حتى تتحدد المعاني القائمة في نفوسهم منه.

أما إذا أرادوا أن تكون المرأة سجينة البيت، فكيف يوفقون بين هذا المعنى وبين حاجات الحياة العصرية؟! وإذا أرادوا أن يكون تفسيره أن تقر المرأة في البيت إذا لم يكن لها ما يشغلها في خارجه، فذلك هو الواقع في حياتنا الحديثة، أما أن يتخذ الحض على أن تقر المرأة في البيت على ظاهره من غير أن يفسر تفسيراً يلائم حاجات الحياة العصرية، فذلك أمر هو فوت قدرتهم، بل إن الزمن قد محاه محواً وحطمه تحطيماً، حتى لقد يظهر استمساكهم به كأنه الرقعة البالية في الثوب الجديد الذي يروك حسنه. وكيف يوفقون بين هذا وبين الحض على تعليم المرأة واختلاط الفتيات بالفتيان في دور العلم؟ بل نسألهم لماذا يعلمون بناتهم؟ بل لقد رأيت بعيني رأسي بنات شيخ من أوقر شيوخ الأزهر يلبسن الملابس القصيرة ويركبن الدراجات ويخالطن الشباب وقورات عفيفات ملتزمات حدود الأدب العالي متعظت بالحكمة مؤتمات بالموعظة الحسنة، فهل كان ذلك عن استمساك بما استمسك به الأوائل، أم عن خضوع لروح العصر ومقتضيات الحياة؟!!!! أما أن نتهم ذلك الشيخ الوقور، بأنه كان يقول باللسان ما ينكره القلب، فذلك أمر نترك الحكم فيه لأسيادنا الرجعيين.

لقد غزت المرأة كثيراً من ميادين الحياة، وزاحمت الرجل فيها بالمنكب والذراع، أصبحت المحامي المدره والطبيب النطاسي والمعلم الماهر والفنان الموهوب والمربي العطوف والمرضى الحنون والتاجر اللبق، فكيف نطبق على حياة هذه صبغتها، صبغة حياة أولية بدائية، بسيطة التركيب، لا تعقيد فيها ولا توزيع لاختصاصات العمل؟ أم نريد أن نهدم كيان المجتمع الجديد؛ استجابة لتصورات هي وليدة عصر باد، وعهد غبر؟ وما أثنى قول القائل: «لا تطبعوا أولادكم على أخلاقكم؛ فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم».

معنى ما تقدم أن المرأة كانت تعيش من قبل على هامش الحياة، والآن وقد أخذت تعيش في صميمها وتغزو نواحيها الشتيتة، فإن الرجعيين يحاولون أن ينكروا عليها هذا الحق ... ولماذا؟ ولأية ضرورة؟ إنهم يعجزون عن الإتيان ببعض الحجة، لا بحجة كاملة. ولقد يخيل إلي أن إنكارهم ذلك الحق ليس براجع إلى اقتناع بحقائق ثابتة أو منطق صحيح، وإلا فليصوروا لنا مجتمعاً حديثاً تحرم فيه المرأة حق العمل وحق التفكير

## الفصل الثاني

وحق الخصام فيما لها من لبانات وحاجات، كيف يكون، وكيف يدرج، وكيف يضرب في معارج الفلاح والرقي؟  
يحمل هؤلاء على التمسك بالقديم بأشياء عزيزة عليهم، وإنها لعزيزة علينا ولا شك، ولكن إذا اختلف ما هو عزيز عليك مع الحق والواقع، فأيهما أولى بالإعزاز وأيهما أولى بالمحبة؟

### ٤

يقترن مع الحض على أن تقر المرأة في البيت، حضها على أن لا تتبرج تبرج الجاهلية الأولى، ولا شك في أن الحض على ذلك مما تأمر به شريعة الآداب العليا التي تملئها على الإنسان أثنى مشاعره وأعلى عواطفه المثالية.

ولكن المصيبة التي أصابنا بها أولئك المستغرقون في النظر في الحياة بمنظار الحياة القبلية البدائية، أنهم يعتقدون أن كل تجمل تبدو به المرأة هو تبرج، وأنه تبرج الجاهلية الأولى، ذلك في حين أن كلمة «التبرج» ليس لها حدود التمرينات الرياضية، وفي حين أنه لم يصلنا عنهم وصف شامل لتبرج الجاهلية الأولى!!!

والمرأة على هذا النص غير ممنوعة من التبرج، اللهم إلا تبرج الجاهلية الأولى، وهو ضرب من التبرج لا ندركه إلا ظناً، غير أن هذا التبرج له احتمالان: فإما أن يكون المقصود به إشارة عامة إلى عدم الخروج بالزينة عن الحدود التي تحفظ على المرأة كمالها ووقارها، وإما أن يكون تعييناً لحالة مادية كانت تمارس في الجاهلية الأولى.

ولا شك في أن التبرج بما يهدر كرامة المرأة وحشمتها أمر ممنوع ينبغي الإقلاع عنه؛ لأنه فضلاً عما فيه من احتقار لأذواق الناس، فإنه يشير إلى معان خفية في نفسية المرأة، وهي ليست من معاني الكمال أو الفضيلة في شيء، هذا إذا قصد بالتبرج في النص الكريم إشارة إلى عدم الإفراط في الزينة، بما يتجاوز حدود العرف المألوف، أما إذا كان المقصود به شيئاً مادياً بذاته فغالب الظن، بل الأرجح تغليباً، أن المقصود به عادة ألفت في الأزمان الأولى، كانت في نشأتها شعيرة من شعائر الوثنية، أي شعيرة دينية.

فإن البغاء على ما يعرف الآن من تاريخه وتطوره، قد نشأ في أوله نشأة دينية، فكان شعيرة من شعائر التقرب من الآلهة، وصورة من التضحية يقصد بها العبادة، ثم تقلب في أدوار آخرها ما نعرف منه في زماننا هذا؛ إذ أصبح نفس ما تعترف به الحكومات، وتنظمه، وتضع له التشريعات المختلفة، وتراقبه من نواحيه الاجتماعية والصحية.

والبغاء في حقيقته استجابة لنداء الجنس، وهو فضلاً عن ذلك له مظاهره النفسية، فإن تحول الغرائز يلعب فيه دورًا كبيرًا، حتى لقد نرى أن ممارسة هذه المهنة تنسي ممارستها أصلها الطبيعي؛ لتحل محله فكرة الكسب من طريق استفزاز الغرائز الجنسية، وهذا بحث ليس من شأننا هنا أن نمضي فيه، وكفى بنا أن نقول ما قصد بتبرج الجاهلية الأولى هي هذه الحالة التي سنشرحها، أو حالة تقاربها.

إن إلحاح الغريزة الجنسية، كإلحاح جميع الغرائز، مبعث للألم، وقد يتفاوت هذا الإلحاح عند الأفراد بحكم الاستعداد الطبيعي واختلاف التكوين، ولما كانت طبيعة الإنسان الخالصة من العمل تدفعه إلى نشدان اللذة والفرار من الألم فقد نزع الإنسان إلى أن ينشد الشعب والصحة والقوة، وأن يفرغ من الجوع والمرض والضعف، ولذا كانت المبرات والصدقات مما يتقرب إلى الله، فإطعام المسكين والفقير وابن السبيل، وعلاج المريض ونصرة الضعيف مما حضت عليه جميع الأديان زلفى إلى بارئ الأشياء، وما هذه الأشياء في أصلها إلا ابتغاء أن يكفي الغني والقادر، الفقير والمعدوم والمسكين، إلحاح غرائز الطبع التي تحدث تلك الآلام التي يفر منها الإنسان، ومن هنا نشأ نظام البغاء نشأة دينية، على اعتقاد أن إرضاء غريزة الجنس هي دفع لألم يبائشه الحي، فهي إذن صدقة يتقرب بها إلى الآلهة.

على مفترق الطرق، وفي السبل الموحشة التي كان يخترقها حمالو المتاجر والمسافرون، وكانوا يتنقلون عادةً جموعًا من الرجال بلا نساء، اتخذ بعض المتعبدات صوامع ليبذلن للمسافرين أنفسهن ولحومهن؛ طردًا لإلحاح الغريزة الجنسية المؤلمة؛ صدقة لوجه الآلهة، وتقربًا إليهم، وتعبدًا لهم، على نفس الصورة التي يتقرب بها مشبع الجوعان، ومعالج المريض، ومعز اللذيل، ومؤي المسكين، إلى خالقه.

وأكد أومن بأن النص الكريم إنما انصب أصلًا على هذه الحال أو على حال تقاربها، ومما يدل على ذلك أن النص قد أشار إلى تبرج الجاهلية «الأولى»، أي جاهلية سبقت الجاهلية التي تقدمت للإسلام مباشرة، وهي التي مورس فيها هذا الضرب من التعبد.

من هنا نجد أن هذا النص قد انصب على حالة معينة كانت قريبة عهد من العرب عند انتشار الإسلام، فحض على عدم الرجوع إليها؛ لأنها منافية لأداب الدين القيم.

وإذا صح ذلك وجب أن لا نحتج بهذا النص في هذا العصر باعتباره نصًا منطبقًا على حالة واقعة بالفعل، والتطرف في ذلك إلى حد القول بأن كل زينة تزينها المرأة هي تبرج، وأنه من تبرج الجاهلية الأولى.

بل ينبغي لنا في جميع هذه الحالات وما يقاربها من الأشياء التي لا ندركها إدراكاً يفصح عن جميع ملابساتها أن نلجأ إلى التاريخ والمدونات والروايات الماثورة لنعرف إلى أي حالة تشير، وإلى أي ملابسة ترمي.

٥

يخلق الرجل ذقنه، ويسوي شاربيه، ويفتلهما، ويمشط لحيته إن كان ذا لحية، ويصفف شعره تصفيفاً يتخذ له مختلف الوسائل، ويتأنق في ملبسه وفي وضع طربوشه، ويلمع حذاه، فإذا كان شيخاً اتخذ من لف عمامته صورة ثلاثم ملامح وجهه، واختلاف أشكال العمام، هو في الواقع بقدر اختلاف الوجوه والسمات، كل هذا ويقول الرجل: إنه لا يتبرج.

بل إن الخيلاء والمشية وطريقة الكلام التي يلازمها الرجل هي في الواقع أشياء إن أنتها المرأة ولزمتها قيل: إنها تتبرج؛ ذلك بأن التبرج عندي ليس مقصوراً على اللبس وحده أو إبداء المحاسن، بل هو في الدلال أيضاً وفي اللمحة العابرة وفي الابتسامة وفي نبرات الحروف وفي طريقة الأداء، فهل من رجل يخلص من تلك الظواهر؟ فلماذا يكون هذا حلالاً للرجل حراماً على المرأة، إلا أن نكون ظالمين فنخصهن بتبرج الجاهلية الأولى، أي برذائل تلك الجاهلية، ونبرئ نحن الرجال أنفسنا من جميع ذلك؟!!!!

الحق الواقع أن ما ندعوه تبرجاً بالمعنى الحديث، لا بالمعنى الذي تخيلناه من حياة الجاهلية الأولى، إنما هو أمر طبيعي له أصل ثابت في الفطرة؛ ذلك الأصل الذي عبر عنه الأحيائيون بأنه من «الصفات الجنسية الثانوية»<sup>٢</sup> وهي الصفات التي تجذب المرأة للرجل، وتجذب الرجل للمرأة؛ إن جسدية أو معنوية، وإذن فلا فرار من التبرج أيها الأسياد.

إن كبت هذه الأحاسيس، لا يقتصر أثره على تحولها من غريزة طبيعية إلى رذيلة اصطناعية، وهو ما يجب أن نحاربه ونقضي عليه، بل إن أثره يتعدى إلى حس الجمال نفسه، فيضعفه ويوهنه، ويحوّله من حاسة معنوية إلى حاسة جسدية!!!

إن أول أثر لحس الجمال في الحي العاقل أن يشعر أنه جميل، فإن لم يكن جميلاً اجتهد في أن يتجال بمختلف الطرق وشتى الوسائل، وأكثر الرجال هم من الدمامة

<sup>٢</sup> Secondary Sexual Characters

بحيث يحاولون أن يخفوها بالتجمل، وإنما هم يفعلون ذلك فرارًا من ألم الشعور بأنهم بعيدون عن الجمال، بل قد تحايل الرجال على ذلك، كما تحايل النساء أيضًا، فقالوا: إن الجمال جمال الخلق والصفات، بل انحدر بعض الناس إلى القول بأن الجمال في «الجيب» أي في المال، وفي عدد الأوراق المالية التي يملكها أشمط بين العورات، وهذا ولا شك أخط معنى يدرك من ناحيته الجمال.

ولا شك في أن للخلق جمالاً رفيع المنزلة، ولكن الطبيعة قد دعت الحي العاقل أول شيء إلى نشدان الجمال الظاهر لا الجمال الخفي، فإن هذا الضرب من الجمال مقدم عند الأحياء على غيره، وهو مقدم عند الرجال وعند النساء معًا، فلماذا ننكر على المرأة نفس الفطرة التي نقول: إنها فضيلة في الرجل؟

إن أساس الاختيار عند ربط العلاقات الزوجية، إنما هو للجمال الظاهر لا للجمال الخفي، ولهذا لعب الجمال الظاهر دورًا عجيبيًا في الانتخاب الجنسي، وفي الصفات الجنسية الثانوية، فامرأة جميلة الوجه سوية التقاطيع، هي أروج ألف مرة في سوق الزواج من أخرى كريهة المنظر سامية الأخلاق، ولا شك في أن ذلك منقصة من مناقص الطبيعة، ولكن هكذا شاءت الطبيعة أن تكون، كما شاءت أيضًا أن يكون لصفة الجمال الظاهر اليد العليا في الانتخاب الجنسي على مدى قرون طويلة، فواصل الجمال الظاهر شوطه نحو الاكتمال، وتخلف الجمال الخفي، جمال الخلق والصفات النفسية أن يلاحقه، فتخلف وتخلفت الأخلاق والفضائل.

هذه حقائق لا تنكر، ففعلوا أيها السادة الذين يريدون أن يعطلوا الطبيعة بمجرد الكلام.

والجمال الظاهر شيء ملموس مدرك بالحواس، في حين أن الجمال الخفي شيء مدرك بالتصور، والنوع البشري في حقيقته من الكائنات المادية، يؤمن باللذة والألم إذا كانت آثارها مادية، ولكنه قلما يؤمن بها إذا كانت آثارها معنوية.

فهل نريد المرأة أن تخلص من جميع هذه الوراثة القديمة التي نشأت مع الفطرة، ولا نقف عندها بل نبيح للرجل أن يطلق لهذه الوراثة العنان غير محاسب ولا خجل؛ ظنًا منا بأننا ننصر الأخلاق ونؤيد الفضائل، وأن نفرض تلك القيود الحديدية الثقيلة، ولكن على المرأة وحدها دون الرجل، عادين ذلك من النزوات إذا صدر عن أنثى، وإنه من الفضائل إذا صدر عن ذكر، كأنه الطبيعة عندما أنشأت الذكر والأنثى قد فصلت بينهما بذلك الصدع البعيد الذي يخيل لبعض السادة أنه طبيعي، وما هو بطبيعي، وإنما هو

من خلق الرءوس التي فرت من حقائق الطبيعة وانزوت تحت الأحجار حتى لا ترى ضوء النهار!!!

٦

يحاول أولئك الرجعيين أن يصدوا التطور عن سبيله المحتوم، فإن من شأن تطور الأشياء؛ مادية ومعنوية أن يجعل لكل عصر مستوى خاصاً، مادياً وخلقياً، ويختلف ذلك المستوى باختلاف الجماعات، ولكن لكل عصر طابع عام هو الذي يعبر عنه بالرأي العام، وهو تعبير إن كان فيه غموض، فإن له حقيقة لا تنكر.

الكلام في الفضيلة وفي مكارم الأخلاق، أشياء ينبغي لنا أن نفصل عند بحثها بين ناحيتها: النظرية والعملية، أما الناحية النظرية فهذه نتركها للبحوث الفلسفية والمثالية، نتركها لأفلاطون وأرسطوطاليس وأرسطيس وكنت وسبينوزا، أما الناحية العملية فهذه ما يجب في بحث كهذا أن نوليه عنايتنا ونخصه بتفكيرنا.

على أن الناحية النظرية لا تفصل عن الناحية العملية في الأخلاق، من ناحية أننا نتخذ من الناحية النظرية مثالاً للمستوى الأعلى للأخلاق، نقيس عليه المستوى العام لفكرة الفضيلة في عصر من العصور أو في جماعة من الجماعات، فإذا وصفنا عصرًا بأنه عصر فضيلة، أو قلنا: إن جماعة من الجماعات فيها فضائل، فإنما نقيس الفضيلة هنا على المثال الأعلى الذي ندركه منها، وما المستوى العام غير الدرجة التي تبلغها الفكرة في الفضيلة قريبًا أو بعدًا من ذلك المثال الأعلى.

على أنه لا ينبغي أن نظن أن ذلك المثال الأعلى ثابت ثبات الأشياء الجامدة فإنه متغير، تؤثر فيه الظروف والحالات بطرق بعيدة عن أن تحقق التحقيق الكامل، شأنه في ذلك شأن جميع المجردات الفلسفية، وقلما اتفق الناس في كل العصور على مثال بعينه هو المثال الأعلى للفضائل والأخلاق، ولكن ذلك كله لا يمنع أن يكون هناك مثال لها، هو المقياس الذي تقاس عليه، والميزان الذي توزن به الفضائل في كل عصر.

إذا خضعت الناحية النظرية في الأخلاق للفكر المجرد؛ فإن الناحية العملية منها إنما تخضع لضرورات الحياة وظروفها القاسية، ولنضرب لذلك مثالاً أو مثالاً:

جمعية بشرية عدد أفرادها مئة؛ منها تسع وتسعون فضلاء ورنذ واحد، أو ثمانون في المئة أتقياء وعشرون في المئة فاسقون، هذه جمعية فاضلة حسنة الأخلاق؛ لأن الواحد في النسبة الأولى مضطر أن يكون فاضلاً وإلا نبذته الجمعية، فهو فاضل رغم أنفه، أما

العشرون الآخرون في النسبة الثانية فمضطرون أن يكونوا أتقياء، وإلا نبذوا وطردوا؛ ذلك لأن المجموع الأكبر من الجماعة المتصف بصفات متقاربة، هو الذي يشرع للجمعية، وله في هذه الحال حق الأقوى في فرض إرادته.

وعلى عكس هذا تمامًا يكون الحال لو أنك قلبت النسبة ففرضت واحدًا فاضلاً يعيش مع تسع وتسعين رذل، أو عشرين تقيًا يعيشون مع ثمانين فاسقًا، لا شك في أن المستوى العام للفكرة الأخلاقية تكون هي بذاتها ما تدرک الأغلبية منها، وعندی أن هذا هو ما يُعنى بمستوى الأخلاق.

لا ننظر في ذلك إلى الشرائع ولا إلى القوانين، فهذه يعطها العرف العام، ويقمعها الاتجاه الخلقي في الجمعية، وهذا الاتجاه من الأشياء التي لا نعرف كيف تتولد ولا نستطيع لهذا التحكم فيها، وإنما هو وليد ظروف وحالات اجتماعية تصدر عن أعمق ما في الجمعيات البشرية من الأحاسيس والانفعالات، فللحروب والثورات والانقلابات العامة أثرها الواضح في خلق تلك الاتجاهات، ولطوبات الجسم والروح فيها الأثر الكبير الذي لا ينكر، وكذلك تغير الفكر والعاطفة والعقيدة الأثر الثابت في خلق هذه المتجهات، وإنما تساق الجمعيات البشرية في سبل لا اختيار لها أن تنساق فيها، وهي فوق ذلك لا تستطيع أن تمنع وقوعها، وغاية ما في مستطاعها أن تحولها بعض الشيء لترضي نزعاتها؛ وذلك بتعديل بين القوى الجديدة التي تخلق تلك الاتجاهات وبين ما تحتمل النفس البشرية منها.

لا نستطيع مثلًا أن ننكر أن الانقلاب الاقتصادي الحديث قد حور من المتجه الأخلاقي في الرجل والمرأة، وأن المثل الذي قيست عليه الأخلاق قبل قرن من الزمان ليس هو بعينه المثل الذي تقاس به الأخلاق الآن، وجل ما في الأمر أننا نشعر بأننا نتغير، وأننا مقسورون على أن نتغير، وأننا فوق ذلك نعتقد أننا نتقدم، وأننا نتبع سبيل الرقي.

ولا يعيننا من ذلك أن يكون ذلك التغير قد وقع بمجهود المرأة، وإنما يعيننا من الأمر أنه وقع، وأنه مائل بالفعل، يعيننا أنه أثر في مركز المرأة الاجتماعي ودفع بها إلى الحياة الصاخبة، وحملها على أن تعمل، وأن تكد، وأن تتعلم، وحفزها إلى أن تنشده الاستقلال، وأن تكون سيدة نفسها في حدود الآداب المرعية في عصرها.

لقد قذف بها في المعترك رغم أنفها ورغم أنوفنا، أحببنا ذلك أو كرهناه، ولسوف تضرب المرأة في سبيلها غير ملوية على شيء، فإن ثورة فكرية قد حصلت فعلًا، وانقلابًا جديدًا قد لاحت بوادره في الأفق، فعلينا أن ننظم عوامله ونوجهها إلى خير الجمعية، لا أن

## الفصل الثاني

نقف في سبيله محاولين أن نغير متجه التيار عن طريقه الطبيعي، فإن ذلك قد يجعله ينحدر إلى وهاد لا ينتفع به فيها.

أما الذين يقفون الآن في سبيل حق المرأة في الانتخاب والتمثيل؛ فمثلهم كمثل الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض.

يعلمون البنات ويعرفونهن الحرية والحقوق التي تترتب على الحرية، ويدفعونهن إلى معترك الحياة العملية، ويأنفون أن يكنَّ جاهلات خاملات، ويسوقونهن إلى ملاعب الرياضة وإلى الأسواق، وإلى الكليات والمدارس العالية، ثم يقولون لهن: إنكن لا تساوين الكناس والزبال والجاهل والأحمق ممن لهم حق الانتخاب والتمثيل.

أليس هذا بعينه مطلب من أراد أن يبني هرمًا يرتكز على قمته لا على قاعدته؟



## الفصل الثالث

١

لم تكن المرأة عند أكثر الشعوب قبل الإسلام شيئاً يذكر، كانت الملك الذي يتصرف فيه المالك كيف يشاء، تباع وتشترى وتورث مع ما يورث الحطام، لم يعترف بها بحياة خاصة، بل إن حياتها كانت بالتبعية لحياة الرجل، فلما جاء الإسلام رفعها وأيدها وأخذ بيدها، فاعتبرها نصف إنسان، فشهادة امرأتين بشهادة رجل، ونصيب الرجل في الميراث بنصيب امرأتين.

ولا شبهة مطلقاً في أن ذلك كان طفرة في العصر الذي نزلت فيه الشريعة الإسلامية، بل إننا لا نبالغ أنه كان أكثر من طفرة، لقد كان ثورة على الأوضاع الأولى، وانقلاباً لا نظير له في تاريخ البشر، وأي انقلاب يصيب العرف الجماعي أشد من ذلك الانقلاب الذي يجعل المرأة نصف إنسان، وكانت من قبل سلعة لا قيمة لها، سلعة حرمت كل معنى من معاني الوجود، الوجود الذي أضفته الطبيعة على الذوات العاقلة، ألم تحرم حق الحياة فوُتِدَت في الجاهلية؛ خشية الإملاق، وخشية العار؟!

كان الرجل في ذلك العصر هو الإنسان الكامل وحده لا شريك له، كما اعتقد الإنسان في العصور الوسطى أنه مركز الكون، وأنه الخلق المختار من الله، وأن العالم خلق من أجله، وأن جميع المخلوقات قد سخرت له؛ ولذلك وضعه الله في وسط الكون؛ لأنه أشرف ما خلق، وأنبل ما برأ، كذلك اعتقد الرجل أنه مركز الخلق البشري فهو الذي يملك كل شيء ومن أجله خلق كل شيء بما في ذلك المرأة، اعتقد أنه المحور الذي تدور من حوله الإنسانية، وأن الإنسان محور الكون، وأنه ليس بينه وبين الألوهية إلا خطوة قصيرة،

ألم يدع أنه إله يعبد، وأنه القادر على كل شيء؟! ألم يرفع بصلفه بعض النساء إلى رتبة الألهية كبراً وعتواً؛ لأن الإله لا يجب أن يتخذ إلا إلهة صاحبة!!!

بهذه العقلية، وهي عقلية كانت طبيعية ومقبولة في تلك العصور، تحكّم الرجل في الدولة والأسرة والمرأة، كان ذلك في عصر التكاثر، أي تكثير الآلهة، وكان من الطبيعي أن الرجل الذي يرفع إلى رتبة الآلهة وفي مقدوره أن يرفع المرأة بعد أن يتأله إلى منزلة الإلهات، تلابسه في مثل هذه الحال عقلية هي عجيبة العجائب.

فلما جاء الإسلام وثبت من أصول التوحيد وعزز هذه العقيدة تعزيراً لم يشهده تاريخ الناس من قبل، عطف إلى ناحية المرأة فاعتبرها نصف إنسان، وأضفى عليها من الكرامة والاحترام ذلك القدر الذي لا يزال حتى الآن موضع انبهار كل المشتريين؛ فقد جاء الإسلام بذلك الشرع في عصر أظلمت فيه جوانب النفس والعقل، وأسفت النزعات، واحتكمت الشهوات، وتسودت النزوات، فكان عليه أن يقضي على جميع ذلك، وأن يبشر بالشرع الجديد في أمة عرفت بالجاهلية؛ ليكون نبراساً تستضيء به الأمم، وتأتّم به الشعوب.

إن ما جاء به الإسلام من شرائع في المرأة، كان أبلغ ما يمكن أن تصل إليه الطفرة في عصر هذه صبغته، أما الذين يقولون بأن الإسلام لم يعطِ المرأة حقها الكامل فمخطئون؛ لأن الإسلام في الواقع قد أعطى المرأة أقصى ما يمكن أن تعطى، بل إنه تطرف في عطائها، مع اعتبار حاجات الزمان والمكان، ومؤثرات البيئة والعقلية.

غير أن خمسة عشر قرناً من الزمان كافية في الواقع لأن تهيب العقلية الإنسانية إلى خطوات أخرى في التشريع للمرأة، ولقد وضع الإسلام مبادئها الأولية، وأقر أسسها في قواعد عامة، هي في الواقع لب الإسلام وروحه؛ فإن الإسلام دين الفطرة أي دين التطور لا دين الجمود؛ لأن الفطرة من خصائصها أن تتطور وتتنشأ، ومن طبيعتها أن تتغير بتغير الزمن والوضع والحالات المحيطة بالجماعات، وإذن يجب أن ننظر في كل تشريع، وبخاصة ما اتصل من ذلك بالمرأة، هذه النظرة الواسعة الشاملة، نظرة أننا ينبغي أن نشرع لها مؤتمين بالمبادئ لا بالنصوص، إذا ما بدا في أفق التطور ما يدفعنا إلى ذلك؛ احتفاظاً بكيان الأمة وتكافلها الاجتماعي، ومن هذه الناحية لا أرى ما يمنع مطلقاً من أن ترفع المرأة إلى منزلة المساواة بالرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية: في الميراث وفي قبول الشهادة وفي العمل وفي الاستقلال الفكري والاقتصادي، وبالجملة في جميع الأشياء التي تكمل بها إنسانيتها، ذلك بأنها إنسان.

نقدم بهذا لأن الكلام في طبيعة العصر الحديث يقتضيه؛ ولأن التطور الاجتماعي قد وصل حدًا أصبح معه التفكير في أمر المرأة من هذه الزاوية ضروري بل طبيعي.

موقفنا الآن من مشكلة المرأة، هو بعينه موقف غيرنا من الشعوب التي سبقتنا في المدنية الحديثة في القرن التاسع عشر، لقد بدأت هذه المشكلة تأخذ شكلاً بين الوضوح في أواسط القرن الفارط، ولكنها كانت قد أخذت تحتل مكاناً سامياً في عقول المفكرين في نهاية القرن الثامن عشر.

غير أنه لا ينبغي لنا أن نغفل عن أن مشكلة المرأة عند غيرنا من أمم الشمال، كانت نتاجاً للتحوّل الاقتصادي الحديث، ولا شك في أننا مقبلون على عصر أشبه بالعصر الذي مرت به الأمم الأوروبية في أول نهضتها الصناعية، وفي بداية عصرها الإنتاجي.

لقد أخذنا نشعر جميعاً بأن من حولنا جلبت تسمى مشكلة المرأة، وبدأنا نتحسس أسباب هذه الجلبت ونبحث في نتائجها واحتمالاتها منذ ثلاثة عقود خلون من الزمان، ولكن إحساسنا بعظم المشكلة أخذ يزداد ويضخم بعد أن دلفنا في سبيل الأخذ بأسباب المدنية الإنتاجية التي سيكون للآلة والعامل فيها الشأن الأعظم، أستغفر الله: بل أقول: العامل والعاملة، والأجير والأجيرة.

لقد اتبع أكثر رجالنا وبخاصة في الريف، وهم في العادة أولئك الذين غلبت عليهم العواطف البدائية واحتكمت في مشاعرهم وعقولهم العادات القبلية الأولى، أهواءهم في توريث أولادهم من بعدهم، فجرى أكثرهم على أن يحتال على الشرائع حيناً، ويتسلح برخصها حيناً آخر في حرمان البنات من حقهم فيما يرثون عنه، فمنهم من تلك للبنات قسطاً من الثروة؛ ولكن مقترراً عليهن فيه، ومنهم من حرمن حرماناً كلياً؛ معتدياً بذلك على الشرع والعرف والآداب العامة؛ ذلك إلى جانب ما كابد بنات الأسر — وبخاصة الرفيعة — من ضروب الحرمانات الأخرى، تلك الحرمانات التي كان أهونها حرمانهن من حقوقهن في الميراث، فإن البنات التي تحرم من الميراث بإرادة أبيها، تخرج إلى الحياة وهي تعلم أنها فقيرة معدمة، أما التي يختار الله أباهما قبل أن يتصرف في ماله بالتي هي أسوأ، فترث عنه حقها الشرعي، ثم تحرم من الانتفاع به كل حياتها، وقد تموت قبل أن تشعر أن لها ملكاً شرعياً، يكون حرمانها أبلغ في الإيذاء من الحرمان الأول، لا سيما إذا علمنا أن الذي يحرمها من ذلك أشقاء أو أعمام أو أخوال يأنفون أن يكون لها ملك

يرتفع في بحبوخته أولاد رجل غريب، كأنما هؤلاء الأولاد قد أتى بهم الرجل الغريب من سوق البهائم، ولم يتكونوا في رحمها.

كان هذا الوضع مما يحتمل بعض الشيء في زمان نزلت فيه قيمة الثروة الزراعية، ولم يكن له في الحياة الاقتصادية هذه المنزلة التي نشهدها الآن، ولذلك نجد أن القانون قد حمى أولاد المتوفين قبل آبائهم، فأقر لهم حقهم في الميراث كما لو كانوا قد توفوا بعد المورث، وهذا ولا شك من الظواهر الجلية على أثر العامل الاقتصادي في الحياة الاجتماعية الحديثة، كما أنني لا أظن أن رجلاً مثقفاً من أهل هذا الجيل يستطيع أن يقدم على ما فعل أبوه أو جده فيحرم بناته من ميراثه، إلا أن يكون قد فقد كل إحساس بالمسئولية.

### ٣

أما عهدنا بتعليم البنات فقريب، ولا شك في أننا أخذنا نفكر بجد في تعليمهن قبيل الثورة المصرية في سنة ١٩١٩.

كانت سيداتنا إلى ذلك العهد محجبات غير سافرات، وكُنَّ في حالة تشبه الأسر، اللهم إلا القرويات اللواتي كُنَّ بحكم حياتهن محتاجات إلى العمل في الحقول وارتياح الأسواق، ولا مرية في أن هذا الوضع قد عاق تعليم البنات، ووقف حائلاً دون تثقيفها، فالسيدات المحجبات من الأسر الكبيرة كُنَّ يأنفن أن تخرج البنات إلى المدرسة وإن رغبن في تعليمها، والقرويات السافرات كن لا يدركن معنى للتعليم.

شاع قبل ذلك ضرب من تعليم البنات كان أسوأ من الجهل نتائجه، وأنكى منه في شحن العقل بشتى التوفاه والخرافات، كان أصحاب البيوت الكبيرة، وهي بيوت ورثت نظامها وتقاليدها في الغالب من بيوت الأمراء المماليك، يفضلون أن تعرف البنات القراءة والكتابة، فيعهدوا بهن إلى الشيوخ الذين يتلون القرآن في البيوت ليعلموهن «العلم»، وكان هؤلاء الشيوخ يُختارون في سن الكهولة أو الشيخوخة، ولا يعرفون من شئون الدنيا شيئاً إلا فك الخط وشم القرآن، أما معلوماتهم العامة فلا تتعدى لفيقاً من الخرافات والأساطير تلقوها عن شيوخ سبقوهم إلى جنات النعيم، فكانت البنات، وهي في عنفوان أنوثتها واستعدادها لتقبل الحياة باسمه فينانة، تنشأ غارقة في ثلج المشيب والخرافات، وإن ذلك لمن أعظم ما ينتهي بالحياة إلى العقد النفسية التي يصعب على الإنسان مهما قويت إرادته أن يتخلص من آثارها، فما بالك إذا نشأت في نفسية بنت ضعيفة لا تعرف من الحياة إلا أبواب القصر المغلقة والخصيان والجواري السود من

متوحشات أهل الجنوب الأقصى والحبشة والكونغو، والشيخ المخرف الذي كان الناس يعتقدون أنه وسيلتهم إلى الله ... أو إلى جهنم، فإن منهم من كان إلى جهنم أقرب شيء. أما طريقة الانتقال من تلك الحال إلى ما نراه اليوم من تهافت البنات على التعليم، وتهافت أهل البنات على تعليمها، فقد كانت بخطوات بطيئة ثم تسارعت، فإن إخواننا المصريين من غير المسلمين، كانوا أول من توجه إلى تعليم البنات في المدارس الأجنبية، فظهر في المجتمع منهن زهرات أخذ عبرها يفوح حتى عم أريجه، ولقد أخذ أهل البيوت الكبرى من المسلمين يقدمون على تعليم البنات في المدارس الأجنبية وفي مدرسة أو مدرستين أنشئت بعد الاحتلال البريطاني، وكانت المدرسة السنوية واحدة منهما. وكان التعليم حتى ذلك الطور زخرفاً من زخارف الحياة، لا سلاحاً تتسلح به البنات؛ لتكافح به في الحياة، فإن فكرة كفاح المرأة لم تقم في الأذهان إلا منذ عهد قريب جداً، أي منذ أن دخلت البنات مدرسة الطب، ثم الجامعة بكلياتها الشتية.

يقولون: إن المرأة لم تطالب بحقوقها في الحياة الاقتصادية والسياسية، ويتخذون ذلك حجة عليها، ولا أدري لماذا تطالب والزمن يسابقها إلى الارتقاء، ويدفع بها دفعا إلى حياة العمل والكفاح، وتلك حال البنات منذ نصف قرن، وهذا حالها اليوم؛ لقد انتقلت من سجنينة في القصر أو البيت إلى منصة القضاء، وإلى حجرة الجراحة، وإلى حانوت البيع، وإلى المؤسسة التجارية، وبالجملة خرجت إلى الحياة بعد الموت، واستشمت نسيم الحرية بعد الاستعباد، وتفتحت أمامها أبواب الدنيا، ولماذا تستصرخ وهي التي سجلت أعظم انتصار شهدته مصر، بل شهدته الشرق كله في نصف قرن؟! ومن كانت هذه حالها أياكم علينا أن نعترف بأن لها حقاً يقال له الحق السياسي!؟

٤

إذا كانت الغاية من كل نظام سياسي حر، هو الحصول على مصوتين مستقلين في الرأي، فلا شك مطلقاً في أن للمرأة المتعلمة حقاً لا ينكر في أن يكون لها نصيب من إقامة دعائم ذلك النظام!!!

ولا مشاحة في أنه من أكبر الظلم أن نفتح للمرأة معاهد التعليم والثقافة، ونصلها بالمعرفة العامة، ونجعلها تتصل بالعالم من طريق الإذاعة والصحف، ثم ننكر عليها ذلك الحق الذي نصفه على ملايين من الرجال لا يعرفون من الدنيا إلا الدائرة الضيقة التي يعيشون فيها، وهم على جهل تام بكل ما يؤهل بهم لأن يكونوا مصوتين مستقلين في

الرأي، أو ذوي رأي على الإطلاق، إننا بهذا الوضع الغريب إنما نضعف من نظامنا النيابي، وننكر على الديمقراطية أنها تعمل للمساواة لا للتفاضل، إننا بذلك نفهم الديمقراطية فهماً عكسياً، وما السبب في ذلك إلا تقليدًا جرينا عليه، تقليد أن المرأة نصف إنسان، ولكننا من حيث حق الانتخاب والتمثيل لم نسمح لها بذلك الشرف الذي أضفاه عليها ذلك التقليد، فلم نجعل صوت امرأتين بصوت رجل واحد، ولم نجعل نائبتين مقام نائب واحد.

ولعمري كيف يستقيم الأمر، وكيف نكون أمناء في تفكيرنا إذا نحن لم نعترف بأن الرجل المتعلم مساوٍ للمرأة المتعلمة من حيث إنه مادة غير صالحة للتصويت في الانتخابات العامة، وإذا نحن لم نعترف بأن الرجل المتعلم مساوٍ للمرأة المتعلمة في ذلك؟! أما إذا كان الجهل مانعًا من مباشرة هذا الحق السياسي، إذن فلننكره على المرأة والرجل، إذا تساويا في الجهل، وإذا كان التعلم رخصة لمباشرة هذا الحق، إذن فلنضفه عليهما معًا إذا تساويا في درجة خاصة من العلم.

ولكننا لا نفعل ذلك، نفكر نحن الرجال بمنطق مصالحن ونزواتنا وخيالاتنا، فنعطي الجاهل حق الانتخاب وننكره على الجاهلة، مع تساويهما في أنهما مادة غير صالحة، ومع اعتقادنا أن أكثر الناخبين غير مستقلين في الرأي، ومع هذا يخجلون شيئًا ما. قليلاً ما تعرف حمرة الخجل وجوه الكثير من رجالنا، ولأن الكثيرين منا يأنفون من أن تعلق جباههم حمرة الخجل، لا نود أن ندخل ذلك العنصر الذي سوف يعرفنا ما هي حمرة الخجل في تكويننا السياسي.

وليست هذه البلاد مستعمرة للرجال تدار بمحض إرادتهم، وتوزن أقدارها بمقتضى أهوائهم، وليس نساء هذه البلاد رقيقات مستعبدات، ولسن إماء اشتريناهن بالمال، بل هن محررات بحكم الطبع وحكم القانون، هن كائنات كاملات الحرية، كاملات الإنسانية، كاملات الحقوق، أما أن نقول عكس ذلك، ثم ندعي أننا شعب ديمقراطي حر يعيش في أرض حرة، فإن ذلك يكون أبعد شيء عن منطق الواقع.

إن الذين ينكرون على المرأة حقوقها السياسية، لا يصدرون فيما يقولون عن اقتناع أو رأي صحيح، وإنما هم ينزعون هذه النزعة دفاعًا عن مصالح خاصة يحاولون الاستئثار بها؛ فهم يمنعون عنصر المرأة عن الدخول في معترك السياسة، ويحاربون هذا النظام بأظافرهم وأسنانهم؛ لأن هذا العنصر إذا دخل ميدان السياسة فسوف يكون أداة تقلم من أظافرهم، وتمنعهم عن القضم بأسنانهم، إنهم ينكرون هذا الحق على المرأة؛

### الفصل الثالث

لأنهم سوف ينجلون، ولقد أصبح الخجل مرضاً حاداً في بيئتنا السياسية، نطلب منه الفرار، أصبحنا نشعر أننا بالفرار من الخجل أحق منا بالفرار من سم الأسود، والدين الفادح، والحريق المخوف، والداء العياء.



## الفصل الرابع

١

للنظام التمثيلي في الحكم، والغاية من حكومة قائمة على هذا النظام، مبدآن أساسيان: الأول: العمل على إسعاد الجمعية بأوسع معنى؛ والجمعية لفيف من رجال ونساء، والثاني: أن هذا النظام ما دام قائمًا على أساس الاعتراف، بالحقوق السياسية لجميع أفراد الجمعية، فإن حرمان طوائف معينة من الأمة من مباشرة هذه الحقوق معناه الصريح انتقاص النظام التمثيلي في الحكم، والابتعاد عن الغاية التي نتوخاها من حكومة قائمة على هذا النظام.

وإذن يكون حرمان نصف الأمة — أي النساء — من مباشرة الحقوق السياسية، معناه أن النظام التمثيلي في الحكم غير مستوف، وأن الغاية من قيام حكومة مرتكزة على هذا النظام غير محققة بالفعل.

لا أريد أن أناقش الذين يقولون: إن فئة أو فئات من الأمة غير جديرة بمباشرة تلك الحقوق؛ فقد يكون في كلامهم على ظاهره شيء من الحق، وإنما أقول: إننا نعيش في ظل نظام ديمقراطي أساسه الحكم التمثيلي الحر، لا أكثر من هذا ولا أقل، وإننا ما دمنا نعيش في نظام يضيف علينا هذه الحقوق التي هي لب ذلك النظام، فليس لأحد أن يقول: إن تعطيل جزء من ذلك النظام هو لخير الجمعية، إلا وتلازمه الحجة بأن ذلك النظام الذي نعيش في كنفه غير ملائم لمزاج الأمة.

هم يريدون أن يقولوا ذلك ولكنهم لا يجدون الشجاعة التي تحملهم على المصارحة به، ولو أنهم قالوا ذلك صراحةً إذن لكانوا إلى الإصلاح أقرب؛ لأنهم بذلك يواجهون الحقائق التي يعتقدون بصحتها ولا يتوارون من مجابهة الرأي العام بما يعتقدون،

أما أن نقول علانية: إننا ديمقراطيون، ولنا دستور قائم وقانون أساسي هو روح ذلك النظام، ثم ننكر على فئة من الأمة حقها الصريح في مباشرة الحقوق التي تترتب عليه، فإن هذا لا يستقيم مع المنطق، كما أنه لا يستقيم مع الواقع.

آية ذلك أن بعض المفكرين — وهم من أولئك الذين نافحوا عن النظام الدستوري وكافحوا في سبيله — يقولون: إنهم يوافقون على أن تباشر المرأة الحقوق السياسية، ولكن من ناحية المبدأ، لا من ناحية العمل، ومعنى هذا أنهم يريدون أن يقولوا — ولكن بطريق غير مباشر: إن الاعتراف بمبدأ المتمتع بالحقوق السياسية شيء، وتطبيق ذلك شيء آخر، وبعبارة أوضح: إن فئة أو فئات من الأمة يمكن الاعتراف بمبدأ أن لها حقًا سياسيًا، ولكن الاعتراف بذلك المبدأ لا ينبغي أن يترتب عليه أية نتيجة عملية، وما ذلك القول إلا بمثابة أن تقول لإنسان: إنك حر من حيث المبدأ، ولكن ليس لك أن تتعدى جدران هذه الحجر، لك أن تتمتع بالمبدأ، أما أن تباشر الحقوق المترتبة عليه، فلا اختيار لك فيه؛ لأنك لا تزال قاصرًا عن استعمال ذلك الحق بما يستقيم معه أمور الدولة، ذلك في حين أن شئون الدولة إنما يخضع تديرها لقانون دستوري، لم يفرق مطلقًا بين ما يقال له: «مبدأ»، وبين مباشرة الحقوق المترتبة عليه.

تملي علينا هذه الآراء عقلية مضطربة، وما السبب في ذلك الاضطراب إلا أننا نخشى أن نطبق المبادئ أو أننا نحاول أن نتكبد طريق تطبيق المبادئ؛ انقيادًا وراء أوهايم، أو طلبًا لغايات غير مستبانة تمامًا، ولقد كاد يجرنا هذا الاضطراب إلى ما يشبه عدم الاستقرار، وأي قلق يصيب النفس والفكر أنكى من حالة تريد فيها ولا تريد، تريد أن تكون حرًا، وتخشى أن تقتلك الحرية!!!

أما سبيل الرشده فهو أن نؤمن بالحرية ونطبق مبادئها بجرأة وحماس، سبيل الرشده أن نقدس المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم الحر ونصونها ونرعاهها، ونضفيها جملة على كل فرد من أفراد الأمة، ونترك للزمن أن يكيفها، فإن جسم المجتمع فيه المرونة وفيه هذه القابلية، قابلية تعديل البيئة بما يلائم مصالحه، وفيه القدرة على أن يضمن الخير الأعظم للعدد الأعظم من الأفراد، ومهما لاح في الخطوات التي يسلكها المجتمع إلى هذه الغاية من تناف مع السلوك المستقيم، فالنتيجة أن يحصل الناس في النهاية على أصلح صورة من النظام تلائم مؤهلاتهم ومستواهم باعتبارهم جمعية بشرية.

من حيث ذلك نقول: إن حرمان المرأة من مباشرة حقها السياسية، بصورة أو بأخرى، انتقاص لمبدأ التمثيل الديمقراطي، واعتداء على حق فريق من الأمة، هو في

الواقع نصف الأمة جميعاً؛ وهو حق اعترف به الدستور من حيث المبدأ بنصوص صريحة لا تقبل الجدل، وإنما اعتدى على ذلك الحق قانون الانتخاب، وهو قانون تنظيمي لا قانون أساسي، فكأننا بذلك قد قبلنا أو تغافلنا عن أن القانون التنظيمي قد اعتدى على ما أقر القانون الأساسي، وهذا وضع لا ينبغي أن تصبر عليه أمة حرة تعيش في ظل نظام ديمقراطي.

٢

إن الشعور السائد اليوم، شعور أن المرأة ينبغي أن تباشر الحق السياسي، والصيحة التي يرن صداها في آذاننا منادية بذلك، إنما هي نتيجة لمقدمات كثيرة، أخصها ما قطعنا من أشواط في التطور الاقتصادي، وما ننتظر أن يكتنفنا في المستقبل القريب من مشاكل ذلك التطور، أضف إلى ذلك تنبه الوعي القومي، واعتناق الفكرة الديمقراطية، وذيوع النزعة الحرة في السياسة والأدب.

من الانقلابات الصامته التي كان لها من الأثر أضعاف ما لكثير من الانقلابات الصاخبة، ذاك الذي أصاب الحياة الأوروبية في أثناء القرن التاسع عشر، فإن اختراع الآلة البخارية والنول الآلي، وما يترتب على ذلك من القضاء على كثير من الصناعات المنزلية، وانتقال العمل من البيت إلى المصنع، وتأثر الحياة القروية والأسرية بالخروج من حدود القرية والبيت إلى رحاب المدن ومؤسسات الإنتاج الكبرى، كان من الانقلابات التي تمت بغير ثورات جامحة أو تدميرات حاطمة، ولكن كان فيه بالرغم من ذلك من الآثار الانقلابية ما تقف دونه الثورات الكبرى في تاريخ الإنسانية، تقصر عن آثاره الحروب الدينية، والثورة الفرنسية، واستقلال أمريكا في حرب التحرير.

ولم يقتصر أثر ذلك الانقلاب على الناحية الاقتصادية من الحياة، بل تعدى تلك الدائرة إلى الأخلاق، وإلى الفكر، وإلى العلاقات الأسرية والزوجية فأقامها على أسس جديدة أدنى إلى الاستقلال والكفاح؛ فقد أصبح على المرأة أن تعمل لتعوض على بيتها وأسرتها ما فقدت بموت الصناعات المنزلية التي كانت تؤدي قسطاً كبيراً من نفقات الأسرة وتربية الأولاد، وكذلك تأثرت الزراعة وقل إنتاجها؛ لأن اليد التي كانت تعمل فيها انتقلت أكثر قوتها إلى المعامل والمصانع، واستغرق ذلك كل وقت الفراغ الذي كان ينفقه أعضاء الأسرة في الإنتاج الصناعي المنزلي، ولقد نزل بالزراعة من جراء ذلك ضرر بالغ، قبل أن تحل الآلة في المزرعة لتعوض ما فقدت المزرعة من جهد العضلات البشرية،

وكان من الضروري أن تنشأ حالات متهاوشة متشابكة تقتضي وضع تشريعات تنظم عمل العامل والعاملة في المصنع، وتحدد علاقاتهما مع صاحب العمل، وأخذ البحر الراكد يضطرب وتلتطم أمواجه حتى طغى مده في أوائل القرن العشرين.

ولا شك في أننا مقبلون على حال تشبه هذه الحال، على أننا إذا كنا لا نشعر بآثار الانقلاب الذي نحن مقبلون عليه؛ فذلك لأننا لم نرتّم بعد في غمراته، فما زلنا على أبواب الحياة الإنتاجية، التي ثبت وجودها الفعل بانتشار المعامل والمصانع في المدن وفي الريف، ولا شك في أن العمل على تصنيع هذه البلاد والجري وراء تحقيق هذه الغاية من غير أن نستعد للمقاومة المشكلات التي تترتب عليه سيعرض حياتنا الاجتماعية إلى أخطار شديدة عاتية، نستطيع أن نكسر من حدتها، ونستقوي على آثارها الخبيثة، ونجني ثمراتها الطيبة بتنظيم خطى ذلك الانقلاب الصناعي الذي نحن مقبلون عليه، وبسن الشرائع التي تجعله ملائماً لحالاتنا الاجتماعية والاقتصادية، ولا يتأتى لنا ذلك إلا بأن ننظر في الأشياء نظرة واسعة شاملة فنحتاط لكل احتمال، وندرس كل حالة درساً مستقيماً مع ما يقتضي الصالح العام لا الصالح الخاص، وإذن وجب أن يسمع صوت الأمة جميعاً في سن هذه القوانين، ينبغي أن يسمع أول ما يسمع صوت العامل والعاملة، وصوت الزارع والزارعة؛ لأن بين العامل والعاملة تناقضاً، وبين الزارع والزارعة احتكاكاً في تحديد الأجور ونوع العمل، وبخاصة في رغبة الرجل في أن تظل المرأة في حابة إليه، وسعيه لأن يفقدها استقلالها الاقتصادي؛ لتظل دائماً تلك العجينة اللينة التي تستغل بأهون ما يتطلب استغلالها من جهد.

ستنشأ في بلادنا المصانع الضخمة والفخمة، وتنتشر في طول والبلاد وعرضها، وسوف يكون لانتشارها مشكلة تقوم بين الصناع والزراع، فإن اليد التي تدخل في المصنع أو العمل، لا شك في أنها سوف تؤخذ من الحقل ومن المزرعة، وسوف لا يقتصر ذلك على الرجال دون النساء؛ فإن المرأة سوف تزاحم الرجل بالمنكب والذراع، وسوف يقوم بينهما تنافس ومضاربة على تحديد الأجور وقيمة العمل، ولا مرية في أن من صالح صاحب العمل أن يحاول استغلال أكبر جهد بأقل أجر؛ نشداناً لما يدر عليه هذا الوضع من الربح الأكبر بالإنفاق الأصغر، ولقد كان لقيام مثل هذه الحالات نتائج بالغة منتهى السوء في البلاد التي شهدت قبلنا مثل هذا الانقلاب، ولو لم يتداركها المصلحون ورجال الدولة بالتنظيم، وسن القوانين التي تحدد علاقات العامل والعاملة وصاحب العمل، لما بقي في أوربا الآن من حضارتها التي تتيه بها على العالم، قائم ولا صعيد.

## الفصل الرابع

كان لذلك الانقلاب آثار على الحياة وعلى الفكر، ولكن لا شك في أن أثره كان في المرأة أضعاف أثره في الرجل؛ كان أثره في عاداتها ومصالحها ولبانات حياتها بالغاً كبيراً، لقد أثر في طريقة حياتها وفي أخلاقها وفي نظرتها إلى الحياة، لقد ارتجت من آثارها حياة الأسرة وتزلزلت قواعدها القديمة، فلاح في عصر من العصور أن الأسرة قد انفكت عراها وحاد حينها.

ولا ننسى إلى جانب هذا أن طبقة الزراع والأجراء هم صلب المجتمع وفقاره، فإذا لم تجد هذه الطبقة ما يكفي حاجتها من العمل والرزق، كان ذلك أعطب ما يصيب آلة الحياة الاجتماعية من اختلال، ولا شك في أن المصنع وصاحب العمل من أشد العوامل أثراً في زعزعة حياة العامل والأجير، إذا لم تنظم العلاقات بتشريعات ترعى أول ما ترعى الاحتفاظ بحالة من التوازن الاجتماعي.

ولقد ظلت مصر طوال الأعصر معتمدة على الزراعة وحدها؛ فكانت مهددة دائماً بأن تذل إذا أصاب الزراعة آفة أو تشريق، وتنتعش وتقوى وتشمخ إذا نضرت الزراعة، وأتت ثمراتها الكبرى، معنى ذلك أننا لم نعتد في حياتنا على صناعة أو صناعات تعوض علينا عند الحاجة وفي سني القلة الزراعة، ما يجعل حياتنا محتفظة بشيء من التوازن الاجتماعي، فمن قلة إلى كثرة، ومن كثرة إلى قلة، ومن فقر مدقع إلى غنى فاحش، ومن غنى فاحش إلى خصاصة قاتلة، فإذا أقبلنا اليوم على انقلاب صناعي نقيمه إلى جانب الزراعة، فإنما نقبل على عمل تدفعنا إليه حاجات الحياة والعيش، ولكن لا بد من تنظيم ذلك الانقلاب بحيث لا يطغى على المصدر الأول للثروة القومية.

أما إذا ظننا بأن ذلك الانقلاب سيقوم على سواعد الرجال وحدهم فقد ضللنا الطريق، ستدخل المرأة في هذا الانقلاب من نفس الباب الذي سيدخل منه الرجل؛ إن طوعاً أو كرهاً، وستقوم بذلك المشكلات الاجتماعية وتسن القوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد وبين شطري الأمة، فهل يحدث ذلك بمحض إرادة الرجل ولا يسمع فيه للمرأة صوت أو يصغى لشكاة؟!!

من الأخطاء الشنيعة التي تدل بؤادر الأحوال على أننا مقدمون عليها أننا نعمل الآن على تصنيع هذه البلاد من غير أن ننظم ذلك العمل تنظيمًا يحفظ على الزراعة وهي المصدر الأول للثروة القومية، مركزها الطبيعي في حياتنا، نعمل على إقامة المصانع التي تستغل بعض الإنتاج الزراعي كالقطن مثلاً، ولا نشجع الصناعات الزراعية الصرفة التي يمكن للزارع أن يستغل ثمراتها في جوانب مزرعته، نشجع صناعات الغزل والنسيج والحديد والصناعات الثقيلة، ولا نفكر في ترويج الصناعات الزراعية الصغيرة كتجفيف اللحوم وحفظ الخضر وتربية الدواجن أو إنتاج عسل النحل، ومصر باعتراف الجميع يمكن أن تصبح محطة عالمية لهذه الصناعة، أما إذا أردنا أن ننظم تصنيع هذه البلاد فيجب أن نعنى إلى جانب الصناعات الثقيلة، بالصناعات الزراعية التي يمكن للزارع أن يمارسها في حدود مزرعته، حتى يستطيع أن يعتمد إلى جانب الزراعة على صناعة أو صناعات تعوض عليه شيئاً من خسائره في أعوام القلة أو الكساد، والدليل على ذلك أننا أنشأنا بنك التسليف الزراعي والتعاوني، ووضعنا نظام السلف الصناعية، ولكننا لم نفكر في إنشاء بنك للتسليف على الصناعات الزراعية، ولم نخطُ في هذه السبيل خطوة كبيرة أو صغيرة، فكأننا بذلك نضحّي بناحية الزراعة لناحية الصناعة.

أما ما سوف يترتب على هذه السياسة من الأثر الاجتماعي فهو أن المرأة ستخرج من ميدان المزرعة إلى ميدان المصنع.

والمرأة في المزرعة هي الفقار المقوم لحياة الزراعة، أقول ذلك عن خبرة وشهادة صحيحة، فإذا كان الفلاح مصدر الإنتاج الزراعي، فإن الفلاحة هي مصدر الإنتاج الصناعي؛ هي التي تربي الدواجن، وهي التي تقوم بصناعة الألبان والدهون على قدر ما تؤهل بها معلوماتها الضئيلة في هذا الشأن؛ والفلاح هو المنتج، والفلاحة هي الممونة. إذا خرجت هذه اليد من ميدان العمل الفلاحي واستغلها المصنع الكبير وأغراها بالأجر الطيب الذي يصلها بانتظام يجعلها تشعر بشيء من الطمأنينة في الحياة، وخلت المزارع من تلك الأيدي الماهرة، فإننا ولا شك نعرف النتيجة.

إن الصناعات الزراعية، وهي صناعات صغيرة، مما ينبغي أن نوجه إليه أكبر همنا في نهضة صناعية نحاول أن نهضها، فإن هذه الصناعات إذا توافرت لها الآلات الحديثة، لا تحتاج إلى جهد عضلي تعجز المرأة عنه، وهي فضلاً عن ذلك إذا تناثرت في المزارع حفظت على الزراعة منزلتها، ورفعت من شأنها، وقوت من إنتاجها، وضاعفت من أرباحها، وهي إلى جانب هذا كله تقلل من طغيان المصانع الكبرى على اليد العاملة في الزراعة.

إن من العبث أن نقول: إن المصانع الكبيرة سوف لا تطغى على المرأة فتخرجها من الحقل إلى المدينة، فإن تجارب الذين سبقونا إلى ذلك قد دلت على أن ذلك غير صحيح، بل لقد عانت بعض البلاد الأوروبية الأمرين؛ إذ نشأت من جراء ذلك مشاكل لا تزال تعاني تلك البلاد نتائجها حتى الآن.

والسياسة الرشيدة التي توحى إلينا بها الظروف التي نحن مقبلون عليها، تحتم علينا أن لا نضحّي بالزراعة في سبيل الصناعات الثقيلة، ولا أن نضحّي بالصناعات احتفاظاً بحياتنا الزراعية التي ألفناها القرون الطوال، وإذن ينبغي أن نكافئ بين الناحيتين، يجب أن نقيم الزراعة على نظام آلي، وأن ننشئ الصناعات الزراعية، ونرعاهما، ونشجعها، ونرصد لها الأموال التي تحتاج إليها؛ حتى تستقر، وتصبح مصدرًا من مصادر الثروة لهذه البلاد.

أما إذا لم نفعّل فإن النتائج ستكون وخيمة ولا شك، ستخرج اليد التي نحتاج إليها في الحقول إلى مصانع الحديد والنسج والغزل وغيرها، وتنحط الزراعة وتقل منها اليد العاملة، وستخرج المرأة من بيتها الريفي إلى المدينة؛ لتعمل في المصنع، بدلاً من العمل في الحقل.

في جميع ما يترتب على هذا الانقلاب من النتائج والأحوال ينبغي أن يسمع صوت المرأة كما يسمع صوت الرجل، فإنها من حيث إنها عنصر إنتاجي، لا تقل عن الرجل شأنًا ولا تنزل مكانةً، وإن لها في الإنتاج لميادين لا يستطيع الرجل أن يقتحمها بحال من الأحوال.



## الفصل الخامس

١

إن العلاقات التي قامت بين النصفين<sup>١</sup> الرجل والمرأة، منذ أقدم العصور التي نشأت فيها الجماعات الإنسانية قد تقلبت في أطوار عديدة مختلفة المظاهر، متباينة المراتب، ولا شك في أن هذه العلاقات في أول النشأة الإنسانية كانت أشبه بالعلاقات التي يذكرها المواليدون (علماء التاريخ الطبيعي) قائمة بين القردة العليا، وهي التي يسمونها علمياً «البشرىات»: Anthropoidea. كانت علاقة مزوجة لا علاقة إباحية، على ما يرى من حال أربعة الأجناس العليا من القردة؛ وهي: الغرلى، والشمزي، والأرطان، والشوجر، وكانت فوق ذلك علاقة طبيعية صرفة؛ أي علاقة تعايش فطرية لم يدخلها شيء من تأثير الأديان والعقائد، أو المؤثرات النفسية التي نشأت من بعد ذلك الطور في نفسية الإنسان، فإن القردة، وهم أبناء عمومتنا الأقربين، على ما ثبت بالأدلة العلمية القاطعة، كانوا ولا يزالون في غاباتهم الاستوائية، المثل المضروب لما كانت عليه أقرب حالة للإنسان في بدائته الأولى، وهي حالة لم تتصرف فيها المؤثرات الطبيعية عن أن تؤثر أثرها المحتوم في أفراد الجنس البشري، فقام كل قانون من قوانين النشوء الطبيعي بدوره الكامل في تنشئة الصفات التي كان من الضروري أن يتسلح بها كل من الذكر والأنثى في سبيل

---

<sup>١</sup> النصف: النصف؛ وهي الكلمة العربية التي اخترتها لتقابل كلمة Sex؛ والتي جرى المترجمون على أن تقابل كلمة جنس، وكلمة «الجنس» علمياً: Genus تنقل معنًى مخالفاً تماماً مما يقصد بكلمة Sex، وقد استعمل القرآن كلمة «الزوج» لإفاداة الوصفية لا لإفاداة الاسمية فقال: فخلق منه الزوجين الذكر والأنثى. وكلمة نصيف حسنة تقابل كلمة Sex؛ فيقال: نصيف ذكر، ونصيف أنثى.

الفوز في معركة الحياة؛ فردياً واجتماعياً، لم يقف من شيء مصطنع في سبيل التناحر على الحياة والانتخاب الطبيعي وبقاء الأصلح يصدها عن السبيل الذي رسمته الطبيعة لرفع مستوى الأحياء.

ولما ضرب الإنسان في سبيل التقدم والنشوء العضوي، وزادت تلافيف دماغه تعقداً، وأفضى ذلك إلى اكتمال انتصاب قامته وقدرته على استعمال يديه، نشأت مع هذه الدرجات التطورية صفات نفسية وأخرى خلقية، صدت تلك السنن الطبيعية عن أن تقوم بدورها الكامل في تنشئة الصفات الجديدة أو على الأقل في الاحتفاظ بكل الصفات التي رأت الطبيعة أنها ضرورية للحي البشري حتى يستطيع البقاء في أحضانها، وكان ذلك أول ما نشأ في الإنسان من الصفات التي دفعت به نحو تلك الصورة الجديدة التي ندعوها «المدنية» أو «الحضارة»، وما هذه الحضارة في حقيقتها إلا انحراف عن جادة الطبيعة أدت إليه سلسلة من التطورات البطيئة جرت الإنسان جراً على الغايات التي نعيش في كنفها الآن.

منذ أزمان موعلة في القدم قام عند الإنسان بضعة عقائد صورتها الأساطير والخرافات، ومن هذه العقائد فئة كان أثرها المباشر على حياة المرأة أعظم ما يكون، ولو أردنا أن نعدد شيئاً من ذلك لما وسعنا فراغ هذا الكتاب، ولكن يكفي أن نقول: إنه كان من أثر هذه الخرافات والعقائد التي كان مصدرها الدين، أن بحث بعض الرجال في «هل للمرأة نفس»؟! وهل لها حق الحياة إذا أراد أبوها أو زوجها أن تموت؟! فوئد البنات، ودفن الزوجات أحياء مع جثث رجالهن، وحرمتهن أكثر الشرائع القديمة حق الملك والإرث والحرية، وسلطت عليهن إرادة الرجال بأسروهن في البيوت ويضربوهن ويقتلوهن ويتلهون بهن كأنهن الحطام، ويفعلون بهن كل الأفاعيل التي من شأنها أن تردهن غيبات مسترخيات ضعيفات لا حول لهن ولا قوة، ويسلكون بهن كل طريق من شأنه أن يميمت فيهن الإرادة ويضعف فيهن قوة الإدراك، ولم يكن يطلب من المرأة، شأن ممتهنى الرجعية في زماننا هذا، أكثر من أن تكون الدمية التي لا حياة ولا عقل ولا رأي لها ولا فهم فيها، وليس من شيء في هذه الحياة أعمل على صد التطور عن سلوك سبيله الطبيعي، من أن تقف في سبيل حي فتسلب منه كل مقومات الحياة الطبيعية، فتمنع عليه أن يكتمل جسمانياً ونفسياً وعقلياً، وتعجزه عن أن يتهيأ للسير في موكب الطبيعة، أمنا العظمى.

بهذا، وبتسلط الرجل على المرأة هذا التسلط العجيب، تخلفت المرأة عن التطور والنشوء الطبيعي في عصر الحضارة، فوهن جسمها وعقلها ونكاؤها، ومرضت نفسها

وتعطل وجدانها واستنامت همتها لضغط الاستبداد والظلم، حتى أصبحت المخلوق العاجز الجبان، كل هذا والرجل يستكمل على مدى تلك العصور المتطاولة أهبته لحياة الفكر والعمل، فعظم الفرق بينه وبين المرأة جسمانياً وعقلياً ونفسياً، بحيث أصبح الصدع بينهما مما لا تألفه الطبيعة ولا مثيل له في غير الإنسان من عالم الحيوان. كان من نتيجة ذلك، وقد استل من المرأة كل سلاح، أن تدفعها طبيعة الحياة إلى أن تتسلح ذوداً عن حياتها، بصفات الخداع والمكر والحيلة، بل إن الطبيعة دفعتها إلى أن تتسلح بالدموع، وهي العنوان الأكبر على انهيار النفس وخور الروح، وبعد؛ فهل رأيت منتصراً يبكي، أو حزناً يتذلل، أو يحتال، أو ينافق، أو يخادع فيسلك طريق الظلام، وأمامه طريق النور؟!

٢

ذا كان تاريخ الرجل مع المرأة: تعطيل للمواهب والكفايات أن تكتمل فيها، وصد لسنن الطبيعة عن أن تأخذ بيدها وترفعها إلى المستوى الحقيقي بأن يكون لها بين الأحياء، ولا يغرننا ما نرى في رجل اليوم من مظاهر التلطف والأدب مع المرأة، فإن أكثر الرجال إنما يتخذون ذلك وسيلة لاستغلالهن الاستغلال الكامل، مستعيزين عن الوأد والدفن والضرب والأسر بهذه المظاهر؛ لأن شرائع هذا الجيل قد كفت الرجل عن حقوقه، وإن شئت فقل عن مظالمه القديمة، وإنما نحتاج إلى كثير من الفهم والمرانة العقلية والنفسية؛ لننتخلص نحن الرجال مما ورثناه من ذلك، كما أن المرأة تحتاج إلى أن تدفع عن حقها في الحياة بالظفر وبالنااب.

وهل من بغي أشد من أن يقف الرجل بنزواته الدنية في سبيل أن تتطور المرأة وتتنشأ مواهبها الطبيعية، ثم يقول لها، وما هي إلا خلق شهواته: إنك «مخلوق أدنى»؟! شذت بعض العصور فلم تستقو فيها هذه العوامل المتفتلة، فنشطت مواهب المرأة وازدهرت بفضلها الحضارة واستقام المجتمع، ولكن مع الأسف أن هذه العصور في تاريخ الإنسانية، أشبه شيء بكلمات الصدق التي تفلت من شفاه الكاذبين، هي ومضات البرق الخلب، ولكن الأمل فسيح في أن تصعد المرأة في عصر الحرية سلم الارتقاء، وأن تضرب في فضاء هذه الدنيا الواسعة التي احتكرها الرجال دونهن القرون والأحقاب.

يقول الرجال: إن المدنية من خلق الرجل، من خلق عضلاته وعقله ونفسه، وإن المرأة كانت عالة عليه في ذلك، وقد نسلم جداً بكل هذا، وإن كنا نسلم أيضاً بأن الرجل كان طفلاً، وأن الطفل كان جنيناً، وأن الجنين كان مضغّة، وأن له أمّاً هي التي نشأته وأخرجته خلقاً سوياً؛ ليقيم صرح المدنية، أم نذكر بعض الرجعيين بما يخزيهم؛ إذ يقولون: إن المرأة ليست بشيء أكثر من أنها «حاضنة حية» فيما تتخلق الإنسانية! وما يقصدون بذلك إلا أن جنينها لا يكسب من دمها ومن صفاتها شيئاً؛ زوراً ومبالغة في الكبر والبغي، وافتياتاً على الطبيعة وعلى الفطرة.

نتجاوز عن هذا كله، نتجاوز عن المركز السامي الذي خصصته الطبيعة للمرأة، بحيث جعلتها القوامة على الطفل، سيد المخلوقات، نتجاوز عن هذا لنسأل: ومن ذا الذي كف عضلات المرأة وعقلها ونفسها عن أن تشارك الرجل في إقامة صرح الحضارة؟! من ذا الذي أسرها وكبت أحاسيسها وأضعف عقلها وأوهى عضلاتها؟! من ذا الذي وأدها ودفنها حية؛ ليشعرها بأنها المخلوق الذي لا شأن له ولا وزن في الحياة؟! من ذا الذي احتفظ بها جاهلة ضعيفة العقل مكبوتة العاطفة منبوذة الرأي؟! من ذا الذي اتخذها ألهية ولعبة من ألعبيه؟! من ذا الذي استغل فيها عاطفة الحب، أسمى العواطف الإنسانية، واستنذلها بها ثم تنكر لها؟! من ذا الذي أشعرها بأنها المخلوق العاجز المستكين؟! من ذا الذي أحى فيها الشهوات وأمات فيها العقل؟! ومن ذا الذي دفعها إلى الخديعة والمكر والحيلة؟! ومن ذا الذي جعلها تتسلح بالدموع؟! أظن أن أسيادنا الرجعيين عندهم به علم اليقين.

إن القيود والحرمانات، بل وضروب الشقاوات التي فرضها الرجل على المرأة، إنما كان السبب الأول فيها نزعة الرجل إلى حب التسلط والكبرياء، ثم الجهالات التي تنفرع عند هذه الصفات النفسية، أضف إلى ذلك الأوهام التي بثها الدين في كثير من الشعوب البدائية، وتوارثها الناس جيلاً بعد جيل، فأصبحت بالوراثة واللقاح خلفاً عن سلف، أشبه شيء بالمقدسات التي يعتبر الخروج عليها انتهاكاً لحرمتها.

أعتقد مع هذا أن بين الرجل والمرأة فروقاً فطرية لا سبيل إلى نكرانها، فروقاً جسمانية وتكوينية اختص بها كل منهما، ولكن هذه الفروق قد استغلت من ناحية

الرجل استغلالاً زادت بها قوته وكفائاته، واتضعت بها قوة المرأة وكفائاتها، وإن من المشاهد الجلية في هذا الأمر أنك مهما أدت عينيك في عالم الحيوان لم تجد أن الفروق بين الأنثى والذكر قد بلغت من المقدار ما بلغت بين الرجل والمرأة في الحضارات القديمة والحديثة، بل إنه على العكس من ذلك اتزن في عالم الحيوان كفتا التبادل بين الذكر وأنثاه من حيث النفع والعمل والترابط، فقامت العلاقة بينهما على مقتضى الفطرة، بتوزيع العمل والتخصص، وعلى العكس من ذلك تمامًا في عالم الإنسان، استبد الرجل بكل شيء، ولم يترك للمرأة شيئاً، بل إنه قد اعتدى على ما خصصت الطبيعة للمرأة من ميادين العمل والإنتاج، ولم يترك لها إلا الأشياء التي صدته الطبيعة عند القيام بها، كالحمل والوضع والرضاعة، وجملة القول: إن الرجل قد خلف المرأة أداة للقيام بما لم يستطع هو القيام به، وانتزع منها فوق ما انتزع من حقوق الحياة والحرية والسعي، أكثر ما كان ينبغي لها أن تدبر من شئون الأسرة والبيت؛ ليقيم بذلك سلطانه عليها، وتنتهي هي بذلك إلى الخضوع والذلة والاستكانة.

ومحصل ذلك كله أن معاملة الرجل للمرأة كان سبباً في أن تترد كائناتاً ضعيفاً مترهلاً، بل إنه في أكثر الحالات وعند الأغلب الأعظم من طبقات المجتمع، لا تعتبر المرأة إلا كائناتاً من شأنه أن يلبي نداء الجنس، فنحن الرجال قد رمينا النساء بأدوائنا وانسللنا؛ لنقول لهن في النهاية: أنتن خلق أدنى.



## الفصل السادس

١

عمد زعماء الدين في كل زمان إلى ما يسلمهم به الدين من سلطة؛ لتكون هذه السلطة برهانهم الأوحد ودليلهم القاطع في مجال الرأي، وعمدوا إلى جانب ذلك إلى تصوير الدين بأنه ذلك الشيء الجامد الصلب الذي لا يساير الزمن ولا يخضع لمقتضى ما تخضع له الأحياء من التطور والنشوء، عضويًا وفكريًا وعاطفيًا، ظانين أن الزمن إنما يدور ولا تدور معه الأحياء، ولا تختلف الأوضاع ولا تتغير المشاعر ولا تتبدل الاتجاهات، وأن ذاك الذي كان عليه الناس في زمان ماضٍ، لا تؤثر فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بل إنهم بذلك يشعرون الناس بأن من طبيعة الدين التخلف إذا ما جد السير بالجماعات الإنسانية نحو أهداف جديدة أو نظمات تحتمها عوامل من التطور دقيقة كل الدقة غامضة أسبابها كل الغموض، في حين أن آثارها كالسيال الموجب في الكهرباء لا بد من أن يخلف أثره المحتوم في تكوين مزاج الجماعات.

عمد زعماء الدين إلى أشياء اتخذوا منها وسيلة لإقرار سلطانهم لا سلطان الدين، كقولهم بالتكفير والمروق والردة، إذا ما بدا في الأفق من أثر التطور الفكري ما يمس ذلك السلطان الذي يحاولون من ناحيته الاحتفاظ بما لهم من سلطان.

حدث ذلك عند نشوء العلوم الحديثة في جميع أنحاء العالم، وفي أوروبا خاصة، حدث أن رمى رجال الدين العلماء بالكفر والإلحاد والزندقة عندما أخذت علوم إثباتية يقينية في التنشؤ؛ كعلم الفلك الحديث، وعلم تطور الأحياء، وعلم الجيولوجيا، والطب النفساني، والاقتصاد، والأرصاد الجوية، بل كانت لهم مواقف كهذه إزاء كل رأي أو حركة اجتماعية أو فكرية فيها شيء من روح المنافرة لما اعتقدوا أنه من أصول الدين

أو من قواعده الأولية، ناسين إلى جانب ذلك أن الدين إنما يهدي إلى الحق، وإن الحق إذا ظهر وبان واتضح، انبغى أن يعتبر أصلاً من أصول الدين، وإن الحق إنما هو ذلك الشيء الذي يصطلح عليه أكبر مجموع في جمعية بشرية؛ لأن الدين الذي هو الحق، لا يرغب عن نصرته الحق إذا بان إلا وكان في ذلك منافاة صريحة لرسالته، فيقر الدين الحق أينما كان في أية صورة ظهر، وفي أي مرفق من مرافق الحياة كان، وإنما يحاول أن ينكر ذلك رجال نصبوا أنفسهم قوامين على الدين وعلى الحق وعلى الناس، لا لشيء إلا لأن التقاليد التي درج عليها الناس منذ القدم، هي أن يكون للدين ممثلون، والدين عند الواقع في غير احتياج إلى من يمثله ما دام أنه يمثل الحق، والحق يمثله.

يلجأ أولئك إلى جانب هذا إلى أقوال قلما يؤمنون بها؛ يقولون: إن الدين إنما يحكم في أمور الناس والحياة صوت العقل والتفكير لا دواعي الهوى والغرض، وهم إذ يقولون ذلك لا يلبثون غير قليل حتى يقولوا: إن اللجوء إلى التأويل شطط وتبديل، كأنما هم في نفس الوقت الذي يقولون فيه بأن «صوت العقل»، ينبغي أن يكون الحكم في أمور هذه الحياة، لا يصفون العقل إلا بأنه الخضوع لما جرت عليه أحوال الناس في عصور تفصلهم عن العصر الذي يعيشون فيه المئات بل الألوف من السنين، بل هم يريدون أن يقولوا: إن العقل ينبغي أن يقيد بالنقل تقييداً، وأن يخضع لما فسرت به النصوص في زمان لو أننا ارتددنا إليه الآن، ورجعنا إلى ما كان فيه من أصول مدنية وحالات اجتماعية وأفكار ونزعات ونظامات، لفقدنا في وسط هذا العالم الذي تمثله مدنية القرن العشرين، كل حق لنا في أن نوجد أو يكون لنا كيان اجتماعي أو سياسي، بل لو أننا ارتددنا جمعية بدوية تدين من حيث النظام السياسي بما دان به أوائلنا؛ إذن لكنا في وسط هذه المدنية الحديثة أشبه شيء بالنقطة المظلمة من الضوء اللامع.

جرباً على القاعدة التي اتبعتها رجال الدين في كل الأزمان سميت مطالبة النساء بحق الانتخاب والتمثيل «فتنة»، أراد القائلون بأنها «فتنة» أن يضخموا المعنى فاختراروا له اللفظ الذي ينقل إلى الذهن معنى الخروج والردة والعمل على تقويض أصول المجتمع، اختراروا كلمة «الفتنة» بالذات ولم يقولوا «البدعة» أو غيرها من الكلمات التي تخفف المعنى المنقول إلى الذهن، كما قالوا قديماً بالكفر والزندقة، يرمون بهما كل من أراد أن يصلح من الفكر أو النظام شيئاً درجت عليه القرون، ذلك في حين أنهم لو فكروا قليلاً لوجدوا أن جميع الرسائل الدينية كانت في عصر نشوئها ثورة على الأوضاع القديمة، فكأن الأديان بحكم أنها رسائل إصلاح هي في حقيقتها خروج على ما درج عليه

الناس من أفكار ونظامات وشرائع، وإذن تكون رسالات الأديان هي أقوى الرسائل التي عملت على رقي الإنسان، وإنها بمقتضى ذلك أعظم ما أصاب الفكر البشري والمدنية من الانقلابات المدوية في خلال القرون، وتكون هي أقوى الأشياء أثرًا في تكوين الآراء والأفكار الجديدة، وتكون أول ما يعترف بحقيقة التطور في الحياة، ولو لم يكن في نشر الرسائل الدينية اعتراف ضمني بحقيقة أن الحياة تتطور وتتنشأ، وأنه بمقتضى هذا التطور تحتاج إلى نظامات وشرائع ومعاهد جديدة تلائم درجات التطور التي بلغ إليها؛ لظللنا إلى الآن نضرب في ظلمات القرون الأولى، في ظلمات الوثنية والتكثير، ولما قام لعبادة الواحد الأحد قائمة في هذه الدنيا.

إذن وجب علينا، ووجب على رجال الدين قبلنا، أن يعترفوا بحقيقة تطور الأشياء، وأن يسلموا إلى جانب هذا بأن الرسائل الدينية، لم تكن في حقيقة الأمر إلا استجابة طبيعية لما وصل إليه الناس من درجات ذلك التطور، وأن كل رسالة من تلك الرسائل كانت من طابع ذي لونين: أنها تفرض من النظامات ما يلبس الدرجة التي بلغها تطور الناس، وأنها تضع إلى جانب هذا من الأصول العامة ما يجعل تحويل تلك النظامات مستطاعًا لتلائم حالة أخرى سوف يصل بهم إليها التطور.

هذه حقائق لا يمارى فيها إلا مرأً ظاهرًا، ولكن الواقع أن رجال الدين حتى لو سلموا بهذه الحقائق، فإنه يكون عليهم أن يجاهروا بها؛ لأن في المجاهرة بها انتقاص لذلك السلطان الذي يتوسمون أنهم به يستطيعون الاحتفاظ بتلك السلطة التي انتزعوها من الدين وما هي من الدين في شيء.

## ٢

في صميم الرسائل الدينية إذن اعتراف ضمني بحقيقة التطور، وإلا لكان في إنكار ذلك نكران صريح لما للدين من القوة الارتقائية، أي القوة التطورية؛ لأن التطور ارتقاء ونشوء وانتقال من حال إلى حال أضرب منها في معارج التقدم.

لو لم تكن هذه هي روح كل رسالة دينية، لظلت المرأة قبل الإسلام كما كانت؛ «تعد من سقط المتاع، لا حرمة لها ولا كرامة، ولا رأي ولا حرية، تعامل كالعبيد، وتسجن كالمجرمين، وتورث كالأثاث والعقار، وتعذب للهوى الجامح أو الشهوة الرعناء، وتحرم من التعلم والتملك والإرث» ... ولما حملت من التبعات ما حمل الرجل؛ ذلك بأن الإسلام

أباح لها التعليم والاتجار والتملك والإرث وإبداء الرأي فيما يخصها ويعينها من أمور الحياة، وندب إلى أن يسمع رأي المرأة في اختيار زوجها وشريك حياتها. ولكن ذلك الذي أقر الإسلام للمرأة، قد تحور الرأي فيه تحويرًا استند فيه إلى نَصْنِ: الأول قوله تعالى: الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم، والثاني قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾، صدق الله العظيم.

ولا ممرارة في أن هذا النص الصريح، قد بولغ في تفسيره مبالغة أدت إلى نقيض ما قصد منه، فكون الرجال قوامين على النساء بوجه التفضيل وبما أنفقوا من أموالهم، وأن للرجال عليهن درجة، لا يستنتج منه كل ما ذهب إليه أولئك الذين فسروا ذلك تفسيرًا سلب المرأة كل ما أضاف عليها الإسلام من الحقوق وما اختصاصها به من الامتيازات العليا. فسر ذلك بأن الأسرة التي تتكون من رجل وامرأة وتتابعها لا بد لها من تنظيم القيادة، وتعيين الخطة؛ لأنها أشبه بدولة صغيرة تتكون منها الدولة الكبيرة، وأنه إذا لم يوجد في الدولة من يقودها ويسوسها تعددت القيادات واختلفت الرغبات، فسادت الفوضى، وعم الشقاق، وأن الله قد ميز الرجل بميزات دينية وعقلية وحيوية تجعله كفؤًا لهذه القيادة، بذلك يقولون إطلاقًا وبغير تحديد.

لقد اتخذت قوامة الرجل على المرأة سبيلًا إلى الاستبداد الذي لا حدود له ولا ضوابط، بالرغم من أن الإسلام لم يقصد مطلقًا إلى هذا، بل الواقع أنه قصد بقوامة الرجل على المرأة أن لا تكون مطلقة بل مقيدة بقيود وضوابط تستنتج عقلًا، فهل كل رجل جدير بأن يكون قوامًا على كل امرأة ولو كان فاسقًا قاتلًا أو لصًا سفاحًا، وكانت هي من الفضليات العفيفات العارفات بحدود الله؟! هل الرجل المسرف المقامر الرذيل خليق بأن يكون قوامًا على المرأة إطلاقًا وبغير حد، إذن تكون قوامة الرجل على المرأة محصورة في حدود أن يكون رجلًا فاضلاً كاملاً عفيفاً تقياً عارفاً بواجبه، نقيًا طاهر الذيل، وعلى الجملة أن يكون رجلًا مستحقًا لأن يكون قوامًا على أسرته وأهل بيته، وإلا فإن هذه القوامة ولا شك تسقط عنه، وتكون المرأة إذا كانت عفيفة فاضلة أجدر منه وأخلق بأن تكون قوامة عليه وعلى أسرته وأولادها وبنيتها، بل وعلى ثروته وشئونه ومعاملاته، وكثيرًا ما رأينا نساءً قد أصبحن وصيات أو قيمات بأحكام القانون والشرع على أزواج لهن أو أولاد؛ لأن الإسلام الحنيف لم يضع من الأحكام ما هو مطلق من قيود الزمان والمكان وظروف الحال، بل إنه حضنا على أن نجتهد وأن نفكر وأن نتطور مع الزمان

ومع الظروف، بل إنه جعل الناس أحرارًا حتى في العقيدة من حيث تعلقها بالكفر والإيمان: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾، وإن دينًا يقدر حرية الإرادة هذا التقديس، يبعد عليه أن يجمد، كما يريد هؤلاء، فيطلق قوامة الرجل على المرأة من كل قيد ويحررها من كل الحدود التي قد ندركها بالعقل أو تفرضها علينا ظروف الأحوال، ومن النساء تستكبر بأن يكون القوام عليها رجلًا فاضلاً عارفاً بحدود الله والأدب، ومنهن تقبل أن يكون القوام عليها رجلًا ساقط الأدب، رذلاً سفيهاً، أو قاتلاً لصاً دنيء الطبع سيئ النشأة، أسفت نزعاته واستقوت عليه شهواته واستعبدته نزواته الحيوانية.

٣

إن القول بتنظيم القيادة وتوحيد الخطة في سياسة الأسرة، لقول له خبأ وخبينه أن تكون السلطة المطلقة المفردة والإرادة التي لا ترد، للرجل دون المرأة، بلا نظر إلى الملابس التي قد تجعل المرأة في كثير من الأحوال أجدر بأن تكون صاحبة القيادة لا الرجل، خبيته أن يكون الرجل الحاكم المطلق المستبد، وأن تكون المرأة الكائن المستدل السجين في قيود من إرادة الرجل، وقيود من نزواته وإسفافاته، اللهم إلا أن يكون رجلًا فاضلاً يعرف كيف تكون الحدود، وكيف تكون القيود، وأن يكون فوق ذلك رجلًا عارفاً بأن الحياة جهاد وتطور، وأن ما صلح لعصر لا يصلح لعصر غيره، وأن عجلة الزمان تدور. على أن الواقع أن الرجل والمرأة لا تفصل بينهما من حيث التحلي بالفضائل أو التردّي في الرذائل، تلك الفروق التي تبرر أن يكون الرجل قواماً على المرأة إطلاقاً وبغير قيد أو حد؛ ذلك بأن فضائل الأخلاق ليست وقفاً على الرجل وحده، وليست الرذائل وقفاً على المرأة وحدها، ولكن التفسير الذي فسره هؤلاء لقوامة الرجل على المرأة، قد فرض، ولكن بغير مرجحات، أن كل رجل أفضل من أية امرأة؛ ولهذا وجب عندهم أن يكون الرجل إطلاقاً صاحب القوامة وصاحب القيادة وصاحب التوجيه، وأن الرجل فاضل صالح لكل ذلك، وأن المرأة إطلاقاً لا تصلح لشيء!!!

لكي نسلم لهم بما يريدون، ينبغي عليهم أن يقيموا الحجة على أن فضائل القيادة والتوجيه وحسن الرأي، لا يختص بها إلا الرجل، وأن المرأة لم تخصصها الطبيعة بشيء من ذلك، عليهم أن يبرهنوا أن الرجل خلق وحده، وأن المرأة خلق آخر حتى يستقيم مذهبهم مع منطق الواقع، وإلا فإن الحجة تلزمهم بأن قوامة الرجل على المرأة ينبغي أن تخضع لشروط قلما تجعل حق القوامة الذي ينشدون منطبقاً مع حاجات الحياة ومع حاجات العيش الطيب.

أما أن نقول: إن الرجل قوام على المرأة إطلاقاً وبغير قيد، ففيه منافاة للعقل، وفيه معاداة لكل ما أضفى الإسلام الحنيف على المرأة من الحقوق، وما حدد لها من منزلة في الحياة؛ ذلك بأن كل ما فيه صفة الإطلاق، فيه أيضاً صفة الاستبداد والتحكم، وإخضاع إرادة تعتبر إرادة دنيا، لإرادة أخرى تعتبر إرادة عليا، فيترتب على ذلك أن تصبح المرأة ذلك المخلوق القاصر الذي لا رأي له ولا إرادة ولا كيان مستقلاً في حياة الأسرة أو الوطن. وإنما قصد بأن الرجل قوام على المرأة أن يكون بينهما تشارك في المصالح محدود بحدود العقل والحرية ومراعاة للواجبات والمسئوليات، وعلى الجملة قصد به أن يكون أساساً لإقامة حياة تكافلية في ذلك العالم الصغير الذي نسّميه الأسرة، ولن تقوم حياة تكافلية في جماعة من الجماعات إلا إذا كانت حرية الإرادة أساسها وسنادتها.

إن ملاك الأخلاق الفاضلة الاعتراف بأن غيرك من المخلوقات فيه قدر من الفضائل والاستعداد الطبيعي لفعل الخير ما يبرر أن يكون له قدر من الحرية العقلية والإرادية، هو حقه الطبيعي في حياة أساسها حرية الإرادة، أما أن نطلق قوامة الرجل على المرأة من كل قيد، ونحررها من كل الحدود، حدود العقل والأوضاع الاجتماعية، فإنما ذلك يكون الاستبداد بعينه، بل يكون الاستعباد الذي حضت جميع الأديان على مقاومته والخروج عليه، بل إن تقاليد الإسلام نفسه؛ وهي تقاليد ورثناها تشبّعاً بروح الإسلام، قد جعلت الحرية أساساً من أسس الإيمان الصحيح، بل إن الإيمان في الإسلام لا يكون إيماناً صحيحاً إلا إذا اكتملت فيه عوامل الحرية بجميع مجالها العالية.

#### ٤

يقولون: «جعل الإسلام لكل من الرجل والمرأة ميداناً يختص به، ويجاهد فيه؛ فالرجل في الخارج يتعب وينصب ويشقى ويجاهد، ويجمع ويكتسب؛ لا ليستأثر بما جمع، بل يشارك فيه أختاً عزيزة عليه، تجاهد من خلفه من ميدان آخر كريم مستور هو ميدان البيت، فتبذل هناك كل ما في وسعها من حيلة وفن وتدبير لتهيئة سعادة بيتية حبيبة تطعم شهادتها وسلافها الطهور مع زوجها في حياة كريمة» ...

هذه الجمل الخطابية هي غاية ما وصل إليه القائلون بأن المرأة خلقت للبيت من حقائق هذه الحياة الحديثة، لم يدركوا أن الحياة انقلبت موازينها وتبدلت حقائقها، وأن الإسلام الذي أباح للمرأة أن تبدي رأيها، وأن تتجر، وأن تتعلم، وأن يكون لها ملك تتصرف فيه بمحض إرادتها، لا تتفق مبادئه هذه مع أسر المرأة في البيت، وأن يكون كل

حقها في الحياة أن تقيم بين جدران أربعة تحصر في جوانبها الضيقة كل واجباتها في الحياة، على أن الذين يستمسكون بهذا المذهب لا يدركون عادةً أن الحياة الجديدة حياة أساسها اقتصادي صرف، وأن أثر ذلك في كيان الجماعة قد جعل الاستقلال في الحياة صنو القدرة الاقتصادية، وأن المرأة إذا لم تعمل لتكون مستقلة اقتصادياً، ارتدت تلك اللعبة التي يتلهى بها الرجل، بل عادت ذلك الكائن الخاضع المستكين الذي يحتاج دائماً إلى معونة الرجل، مما يتنافى مع روح الإسلام، بل يتنافى مع الحق الذي هو روح جميع الأديان.

ولعمري بأية شريعة أو قانون يفسح للرجل أن يكون مستقلاً في ميدان الحياة، ولا يفسح مثل ذلك للمرأة؟ ولماذا يكون للرجل حق السعي والكسب مما يجعل له اليد العليا في الحياة على المرأة، ولا يكون للمرأة نفس هذا الحق؛ ليكون لها من الاستقلال الاقتصادي ما تتحصن به من استبداد الرجل إذا ما ظلت عالة عليه؟! اللهم أن لا شريعة ولا قانون يمنع المرأة من ذلك، وإنما يمنعها من ذلك تقاليد درجنا عليها ولزمانها غير شاعرين أن زمانها قد فات وانقضى، متعامين عن أن حقائق الحياة التي تغمرنا قد عصفت بها عصفاً وأرسلتها أبديداً.

عاشت الجماعات الإنسانية في العصور الأولى مأسورة ضمن حدود جغرافية، عاشت في أرجاء تفصل بينها الأنهار والجبال والبحار وغير ذلك من الموانع الطبيعية، فكانت هذه أشبه بعوالم صغيرة يتألف منها عالم كبير، ولكنه عالم بالرغم من كبره واتساعه، كان مفكك الأوصال ممزق الوحدة، على العكس مما نشهد اليوم؛ فقد اندثرت قوى الزمن وقوى المكان، تلك القوى التي احتكمت في حياة الجماعات الإنسانية الأولى، لقد أصبحت الحياة الإنسانية وحدة كاملة، وأصبح العالم الذي نعيش فيه بغير حدود طبيعية، بل إن حدوده انقلبت حدوداً ليست هي بأكثر من اعتبارات جغرافية، فالطائرة والموجات الأثرية والباخرة، قد أثرت في قوى الزمن وقوى المكان وكادت تدثرهما، وربطت بين مصالح العالم بتلك الوحدة الاقتصادية التي تحتاج فيها الشعوب إلى بذل كل مجهوداتها لتحفظ بكيانها الاقتصادي قوياً على استقلالها السياسي، هذه الحالات الجديدة تقتضي انقلاباً في حشد قوى الجماعات حشداً من شأنه أن يزوج بجميع أفراد الأمة رجالاً ونساءً في معترك الإنتاج الاقتصادي؛ لأن ذلك أصبح طريق الخلاص في هذه الدنيا العامرة بصنوف التنافس الإنتاجي، والتي أصبحت القدرة الاقتصادية فيها معياراً للاستقلال السياسي، وهذه الحقائق التي نلمسها ونعاني آثارها في كل لحظة من لحظات حياتنا،

تجعل لزاماً علينا أن نحشد قوانا جميعاً؛ رجالاً ونساءً، وتحملنا قسراً على أن نخرج المرأة إلى ميدان العمل، وأن نزج بها في مرابح الاقتصاد والإنتاج؛ لأن غيرنا من الأمم الطامعة في خيراتنا، العاملة على هدم استقلالنا الاقتصادي؛ توصلنا إلى إخضاعنا السياسي، قد حشدت جميع قواها للهجوم، فكيف بنا إذا لم نحشد جميع قوانا للدفاع عن حياتنا وكياننا واستقلالنا؟! لا شك في أن مصيرنا في هذا المعترك يكون مصير أمة اكتنزت قواها وعطلتها؛ جرياً وراء أوهام تساور بعض الرؤوس؛ انتظاراً للخلاص في الآخرة، وإن كان ثمنه السقوط والاستبعاد في هذه الحياة، وما كان الإسلام إلا دين القوة والاستعلاء والحرية والاستقلال السياسي، حضنا على أن نعد لهذا المركز العالمي ما استطعنا من قوة ومن رباط الخيل، وقد أصبحنا بالتهاون والجمود لا حول لنا ولا قوة، ولا خيل ولا رباط.

لقد كان للفتيات الروسيات خطر السبق في إنقاذ ستالنجراد من الغزاة الألمان، حقيقة لا يماري فيها إلا العميان؛ فقد قمن بتموين المدينة في أثناء الليل وتحت جنح الدجى، وحملن إليها الذخيرة والميرة، تحت وابل الرصاص والقنابل، ولولاهن لسقط ذلك الحصن الذي حمى روسيا كلها من السقوط، فهل يظل نساؤنا للبيت في حين أن نساء غيرنا قد خرجن إلى حومة الوغى يتحملن الموت في سبيل الوطن، ونطلب من هذه الدنيا أن تعطينا مزيداً من مطلوبات الحياة؟!

خرج نساء العالم المتمدين إلى المتجر والمصنع والحقل، ونريد لنسائنا أن يكنَّ قعيدات البيوت، وأن يظللن الكائنات المعولة، وأن يمضين ذليلات حقيرات بعيدات عن الحياة مقصورات على الطبخ والغسل وحمل القمامة إلى خارج الحجرات والمنازل، ثم نقول: إن ذلك حكم الله!!! إنما ذلك حكم أننا نحاول أن لا نساير الزمن، ونبغى أن نظل كما كان آباؤنا مأسورين في حلقة من الأفكار البالية، جاهلين أن العالم قد اندفع إلى الأمام فراسخً وأميالاً، وأن الأمم تحشد جميع قواها؛ لتستأثر بالدنيا، في وقت نتطلع فيه إلى الآخرة وحدها، وننسى أن هذه الدنيا هي الطريق إلى تلك الآخرة، بل إننا نحاول أن نتجاهل أننا في هذه الدنيا الصاخبة، دنيا العمل والجهاد، دنيا الحشد والاستجماع، دنيا الاقتصاد والإنتاج.

## الفصل السابع

١

يقولون: «ولو أن الرجل تمرد على وظيفته فاستأنث واستقر في البيت لتحطمت الرجولة وفسد المجتمع، وتعطلت الحياة، وذلت قيمة الإنسانية، وكذلك لو تمردت المرأة على تعاليم ربها، ونظم مجتمعتها، فهجرت البيت إلى الشارع، وميادين العمل الخارجية، لفقدت أنوثتها ونسيت أمومتها وهدمت بيتها بيدها، وتعرضت للاختلاط المشين بالرجال». هذه العبارات الخطابية لا تغني عن الحق شيئاً، فما كان للرجل أن يستأنث أي يصير أماً ومرضعاً، وما كان للمرأة أن تهجر بيتها إلى الشارع لمجرد أنها تتحرر من قيود التقاليد، والبيت عند المرأة أقدس منه عند الرجل، بل إن للبيت في نفس المرأة من الحرمة ما ليس له مثيل في نفس الرجل، إن المرأة سلطانة البيت بل الملكة غير المتوجة في ذلك الكنّ الأقدس، فكيف تتخيل؛ إرضاءً لنزعات عجيبة نحاول إرضاءها، أن المرأة إذا تحررت هجرت البيت إلى الشارع!!!

ولماذا نذهب بعيداً؛ فليس نساؤنا غير محررات، بل إنهن أصبحن مالكات لرقابهن منذ أن نهضت مصر نهضتها الأخيرة، فانتزعت الخمار وهتكن الحجاب، وخرجن من البيوت، لا ليكنن في الشوارع متسكعات، بل ليعدن إلى بيوتهن عارفات بأخص الواجبات، مسلمات قانتات بعيدات عن الغي والهوى! من أين إذن ذلك الخيال الذي أملى هذه العبارات العجيبة التي قلبت الرجل أنثى، وجعلت من المرأة بنت هوى تتسكع في الشوارع والطرقات!!! إنما جاء ذلك الخيال مؤيداً لنزعات التسلط على المرأة بأية سبيل ومن أية ناحية، وما نما واستشرى وكبر وضخم في تلك الرءوس إلا مجاراة لأوهام ما أنزل الله بها من سلطان، فإن الفسق والفجور والبغي، تلك المعاني التي لا يفكر واحد من هؤلاء

في المرأة إلا وتكبر في نفسه آثارها، حتى أصبح بين هذه المعاني والمرأة تشارك ذهني عجيب، إنما تقوم دليلاً على أن الذين يذهبون ذلك المذهب، لا يدركون أن الفسق والفجور والبغي ليست أشياء وقفقتها الطبيعة على المرأة، أو صفات رصدها الطبع للأنثى، وإنما هي أشياء يشاركها فيها الرجل أيضاً، أما أن الرجل مثال للطهر والعفة، وتصور المرأة مثلاً للبغي والإسفاف، فإن ذلك من أبعد الأشياء عن العدل الذي يقيم قواعد المجتمع، ويرسي أسس النظام.

٢

يحنو هؤلاء على المرأة، ويصورون أنفسهم في صورة المشفقين عليها أن تتعرض للمشكلات والمصاعب التي يتعرض لها الرجل خلال سبحة الطويل في خضم الحياة المتلاطم كما يقولون، ولماذا لا يظهر ذلك الحنو وهذا الإشفاق على المرأة، عندما ترضخ لإرادة الرجل فتحبس في البيت، وتستذل اقتصادياً، وتمنع عن أن تكون ذاتاً مستقلة بنفسها في الحياة؟! أمن الحنو أو العطف أن تحرم المرأة ثمرة العمل؛ لتظل عالة على الرجل فيستعبد بها، ويستبد بها، بحكم أنها في حاجة إلى سعيه، واستجداء عطفه، واستدرار جيبه؟! أمن الحنو والإشفاق أن تظل المرأة تلك المستجدية الذليلة المحتاجة إلى سعي الرجل، والحياة من حولها تدعوها إلى العمل، بل وأن الأمة جمعاء تستصرخها أن تبذل من جهدها العملي والفكري ما تستكمل به الأمة ذاتيتها وتقوي اقتصادياتها التي هي السبيل الأوحى إلى استقلالها السياسي؟!

ولماذا نذهب بعيداً، فهل في مستطاع هؤلاء بخطابياتهم هذه أن يحملوا الفلاحة على أن تقر في البيت ولا تخرج منه؛ فلا تساعد في الزرع وفي الحصاد، ولا تعاون في رعي الماشية وإقامة الأبنية ورفع الطفيليات من الحقول ومقاومة دودة القطن، ونقاوة الأرز، إلى غير ذلك مما تضطلع به في عالم الزراعة أساس ثروتنا الأهلية؟! وهل في إمكانهم أن يصوروا لنا حالة الريف ومقدار ما تفقد هذه الأمة من الملايين المليئة من الجنيهات إذا كفت الفلاحة عن الخروج إلى الحقل والمعاونة في أعمال الزراعة، واتبعت مذهب هؤلاء فاستقرت في البيت ولم يرن صوتها الغرد الجميل في أرجاء الحقول النضرة في الأصائل والأسحار؟

والواقع أن الفلاحات أشد اختلاطاً بالرجال من نساء المدن، فهن في الحقول وفي الأسواق وفي القرى وفي البنادر متجولات متاجرات بائعات مشتريات، عاملات غارسات

حاصدات، فهل سادت بذلك الفوضى، وعم الشقاق كما يقولون، أم أن الفوضى والشقاق بل إن العماء والموت إنما هو في مذهبهم الذي يريدون به أن يصدوا الفلاحة عن القيام بأعباء العمل المنتج في الحقل، وعملها فيه لا يقل عن خمسين في المئة من مجموع العمل الحقلي في السنة، فإذا أضفت إليه عملها في البيت باعتبارها منتجة، زادت قيمة عملها على ذلك كثيراً.

وكيف يرضى هؤلاء للمرأة المتعلمة أن تظل عالة على الرجل؛ في حين أن الفلاحة الجاهلة تكاد تكون مستقلة بأعمال بيتها، بل وتكاد تكون مستقلة بحياتها؛ فإنها في اليوم الذي ينبذها فيه الرجل، تشر عن ساعدها وتخرج إلى الحقل عاملة تكسب قوت يومها؛ ذلك بأن طبيعة حياتها لم تفقدها قوة العضل ولا قوة الإرادة.

٣

لا أريد أن أتكلم في أن المرأة في الإسلام قد اعتبرت نصف إنسان؛ إذ هي على النصف مما يستحق الرجل، ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص، وأن شهادة المرأة كالنصف لشهادة الرجل، دعنا من أن القانون الجنائي والقانون المدني يأخذ كل منهما الآن بشهادة المرأة على المساواة بشهادة الرجل، وأن شهادة المرأة في حادث جنائي قد يؤدي برجل إلى المشنقة أو إلى السجن المؤبد، ولكن الإسلام قد أباح في الوصية والوقف أن يعطي الموصي والواقف ما يشاء من ماله إلى امرأة أو بنت أو أخت أو عمه أو خالة أو لمن يشاء من النساء بغير حساب، ومن غير أن يكون عليه في ذلك قصاص من ناحية الدين، فكأن الإسلام بسماعته المعروفة قد اعتبر المرأة إنساناً كاملاً إذا أراد الرجل أن يعتبرها كذلك، أي أنه جعل المرأة مساوية للرجل من طريق غير مباشر؛ تاركاً الأمر في ذلك لمن يريد أن ينزلها تلك المنزلة، ولكن قلما يلجأ الرجال إلى هذه الرخص السامية فيطبقونها، وإذا أردت دليلاً على ذلك فانظر في وثائق الأوقاف، فكل وقف صدر عن رجل إما أن تحرم منه البنات إلا قليلاً، وإما أن يعطى لهن نصف ما للذكور عند التسميح. وأكثر الأوقاف التي صدرت عن نساء تساوى فيها نصيب الذكر والأنثى، وكان النساء في ذلك أقرب إلى العدل والمرحمة من الرجال، فإنهن لم يقلن على الأقل:

أبناء أبنائنا بنونا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

يقولون: إن الفوارق بين المرأة والرجل، كانت سبباً في أن يفرق بينهما الشرع؛ فلا يصح إمامتها للرجال، ولا محاذاتها لهم في الصلاة، ولا تصح خطبتها في الجمعة والعيدين، ولا يجوز لها الأذان أو الإقامة، ولا يجب عليها الجمعة ولا العيدين ولا الجهاد؛ ويقولون: إنه من الفروق بين المرأة والرجل أن لا تتزوج إلا رجلاً واحداً، بينما يجوز للرجل أن يتزوج أكثر من واحدة إلى أربع إذا قدر على النفقة المعتادة والعدل المستطاع، وأنه لا يصح إيقاع الطلاق منها إلا أن يفوضه الزوج إليها، ولا تصح منها الرجعة في الطلاق الرجعي.

كل هذه الأشياء ولا شك تزهد فيها المرأة، فهي ولا شك زاهدة في أن تؤم الرجال، زاهدة في أن تحاذيهم في الصلاة، زاهدة في أن تخطب الجمعة والعيدين، والأذان والإقامة، وصلاة الجمعة إلى غير ذلك، فليهنأ بذلك الرجال! ولكن كيف تزهد المرأة في أن تكون إنساناً؟! كيف تزهد في أن تكون شريكة واحدة لشريك واحد؟! كيف تزهد في أن يكون زوجها لها لا لأربع نساء؟! ولئن كانت الرخصة بالزواج بأكثر من واحدة إلى أربع، كانت لضرورة! فأجازها الشرع، فإنه قد حوطها بسياج من التحرز جعل القيام بشرائطها ضرباً من المحال؛ فقال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾، ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾، والمعنى الصريح لهذا القول العلوي أن استطاعة العدل محال، وإذن يكون الحكم هو التزوج بواحدة.

أما من حيث الطلاق، فمقتضى النظام الاجتماعي، يحتم علينا أن نقيم الأسرة على أساس أثبت من الأساس الذي يجعل للرجل حق الطلاق غير منازع فيه، وأن نجعل الطلاق حقاً للطرفين، على أن يكون بحكم تصدره محكمة خاصة، وإلا فلا يقع طلاق مهما كان الأمر، أما الطلاق الرجعي فمعناه أن الرجل يبيع المرأة في سوق الغضب، ويشتريها في سوق الرضا، يطلقها اليوم ويردها غداً كأنها السلعة أو السائمة، وأي درك أحط من ذلك الدرك تنزله المرأة، فتترك غرضاً ترميه سهام النزق والحمق والجهالة والسفالات.

يقولون: «المرأة لا تَسْعُدُ ولا تُسْعَدُ غيرها إلا إذا كانت محكومة».

ولكن ما طبيعة ذلك الحكم، وما هو مدها، ولن يكون الحكم؟ ذلك ما لم يُبَيَّنْ عليه أولئك الذين يريدون أن يعموا على الحق بخطابياتهم، إذا كان المعنى المستفاد من أن المرأة لا تصلح إلا إذا كانت محكومة، أن يكون ذلك بالخضوع للقوانين، فإنها والرجل سواسية من حيث ذلك؛ فإن الرجل لا يسعد نفسه ولا يسعد غيره إلا إذا حكمه القانون، وسيرت خطاه الشرائع، أما أن يحاولوا بذلك القول أن يكون الحكم للرجل بمطلق إرادته الفردية، وأن تكون المرأة خاضعة لذلك الحكم بلا أي ضابط، فذلك نظام باد ومضى زمنه، فإن زمن الإيرادات الفردية أصبح اليوم حديثاً يروى.

ينبغي أن ينظر في قضية المرأة نظرة واسعة وشاملة؛ حتى يكون الحكم فيها ملائماً لحاجات العصر مسائراً لمقتضى الحال، فإن اللجوء إلى خطابيات تقوم على مجرد آراء منقولة أو نصوص أريد بها الإشارة إلى حالات عابرة لا تلبث أن تزول عندما تزول بواعثها، أمر جد خطير، وكذلك لا ينبغي أن يؤخذ بما جرى عليه بعض القدماء من تأويلات؛ كقولهم مثلاً: إن الإسلام لم يبيح للمرأة أن تخرج من بيتها إلا لضرورة، تاركين تعريف هذه الضرورة لصاحب القوامة عليها؛ وهو الرجل، فأعطوا الرجل بذلك سلطة لا حد ولا ضابط لها، فله أن يأسرها أسراً طويلاً وله أن يقدر الضرورة التي تضطرها إلى الخروج من بيتها بمحض هواه، ولا شك في أن كلمة الضرورة من الأشياء التي يمكن أن يضيّق معناها أو يتسع بمحض الإرادة، لا سيما وأن تقدير ذلك متروك إلى شخص ذي مصلحة خاصة في تقدير معناه، وإذن يتراوح ذلك المعنى بين الشدة واللين بحسب الظروف التي تقوم بين من يريد أن ينتفع بالضرورة، وبين من يقدر هذه الضرورة، وعلى الجملة فإن كلمة الضرورة لم يقصد بها في السماح للمرأة بالخروج من البيت إلا أن يكون لأحد طرفي الشركة في الزواج سلطة غير محدودة على حرية الطرف الآخر، على أن ذلك كله لا يمكن أن يكون ذا أثر في توجيه الحياة في عصرنا هذا؛ فإن الضرورات التي تحمل المرأة على الخروج من بيتها في عصرنا هذا ولا شك غير الضرورات التي كانت تحمل المرأة على مغادرة بيتها في الأزمان التي قيل فيها ذلك القول، ولكننا إلى جانب هذا نذهب إلى أن شرط الضرورة في الإذن للمرأة بالخروج من بيتها لم يقصد به في الواقع إلا أن تستعبد وأن تسلب حريتها، ولكن ذلك لم يصبح ممكناً في هذا الزمن، ولا نستطيع إلا أن نقرر أن المرأة حرة في الخروج من بيتها، وأن

أساس الحياة الصالحة أن يبادل الرجلُ المرأةَ ثقةً بثقةٍ، فلا يفرض أنه مخلوق مشكوك فيه، وأنه مخلوق مبرأ من كل نقص.

٥

عمد الرجعيون إلى اتخاذ القول بأن النساء ناقصات عقل ودين وأنهن قد خلقن من ضلع أعوج، مبرراً لأن تكون المرأة تبعاً للرجل؛ تبعاً لإرادته وجزءاً من متاعه، وأنها لنقص الدين، وصغر العقل، وخلقها من ضلع أعوج، لا ينبغي أن يكون لها حق الحرية أو حق الحياة إلا بقدر ما يبيح لها الرجل من الحرية ومن الحياة الإنسانية.

أول شيء: لا أستطيع عقلاً أن أسلم بأن ذلك القول قد صدر عن النبي صلاة الله عليه وسلامه، وأنها من قبيل ما نقل إلينا من الأحاديث التي لا يقبل عقل أنها صدرت عن النبي؛ لشدة الفارق بين صغر ما نقل وعظمة المنقول عنه، فهل أعقل مثلاً أن النبي قد قال: «من أكل فليلعق أصابعه أو يلعقها غيره»؟ كلا، من المستحيل أن أعتقد أن ذلك القول قد صدر عن النبي ولو صح سنده، ومثله القول بأن النساء ناقصات عقل ودين، في الوقت الذي تواتر فيه أن كبار الصحابة قد أخذوا عن عائشة ثلثي الدين، وما عائشة إلا من النساء، فكيف نوفق بين هذا القول، وبين إقبال كبار الصحابة على عائشة يأخذون عنها ثلثي الدين بعد موت النبي — عليه الصلاة والسلام — مع أنه قد كان بين عائشة والصحابة تلك الوشائج التي نعرفها؛ من حيث العلاقة ومن حيث الزمن.

أما أن النساء قد خلقن من ضلع أعوج، فكلام لا يستقيم مع الواقع؛ لأن كل الضلوع بها عوج، والقول بأنهن خلقن من ضلع أعوج يوجب وجود ضلوع مستقيمة، وهذا تناقض لا يصدر عن النبي، وكذلك فيه تناف مع حقائق العلم الحديث؛ لأن نظرية خلق الأنواع خلقاً مستقلاً قد أفسحت الطريق لنظرية التطور العضوي، فلم يصبح لها من الشأن ما يصح أن يحتج به؛ لا في العلم، ولا في غير العلم.

أما إذا نظرنا في الرجل والمرأة، لنرى أيهما أحق بأن يوصف بأنه ناقص العقل والدين، لرأينا أن المرأة أحق من الرجل بأن توصف بأنها أكمل ديناً، وإن لم نستطع القول بأنها أكمل عقلاً، فإذا كانت وصايا الأديان جميعاً قد هدفت إلى أن يستقيم المجتمع، فالمرأة أكثر مراعاة لوصايا الدين من الرجل، فإذا أخذت مثلاً إحصائية الجنايات، وبخاصة جنايات القتل، لما وجدنا في تلك الإحصائية حادث قتل واحد ارتكبه

امرأة؛ اللهم إلا النادر اليسير، ولوجدنا أن بين جناية القتل التي يرتكبها رجل، وأخرى ترتكبها امرأة، فارقاً في طريقة القتل؛ يدل على مقدار ما في جناية الرجل من وحشية، وما في جناية المرأة من أثر التردد وتخفيف الموت على المقتول، وكذلك نجد في أكثر الأمر أن القتل الذي ترتكبه امرأة فيه عنصر من التحريض أو المساعدة مصدره الرجل. وعلى ذلك فقس: السرقة والسطو والتزوير والاعتصاب وغير ذلك من الرذائل التي ما أرادت وصايا الأديان إلا أن تكف عنها الإنسان، فإن جميع هذه الوصايا أصبح اتباعها وقفاً على المرأة دون الرجل، فأيهما أكمل ديناً: المرأة أم الرجل؟ نترك الجواب عن ذلك لمن له عقل يحكمه أو ضمير يحاسبه.



## الفصل الثامن

القاهرة ١٧ من يونية ١٩٤٩

### أسباب ونتائج

١

العصر الذي نعيش فيه عصر تقوم حضارته على الاقتصاد، ومعنى هذا أن أساس الحياة الحرة فيه أصبح اقتصادياً صرفاً، على العكس مما كان في العصور الأولى، فإن أساس الحياة إذ ذاك كان قائماً على القوة العسكرية، واليوم تقوم القوة العسكرية على القوة الاقتصادية، وعليهما تقوم الحياة الحرة، فالأمة التي تضعف اقتصادياتها تضعف قوتها العسكرية، فيصيبها الكلال وتقع فريسة لمطامع الدول الأخرى التي اكتملت قوتها اقتصادياً وعسكرياً.

نقدم بهذا لنقول: إن الحياة الاجتماعية انقلبت آيتها، فلئن قامت الحياة الاجتماعية قديماً على قوة العضلات والجرأة والبطولة المستندة إلى السيف والحربة والمزراق، وكانت جميعاً من خصائص الرجل، فإنها تقوم اليوم على قوة الآلة، لا آلة الحرب وحدها، بل آلة المصنع، كما أنها إلى جانب المصنع تقوم أساساً على قوة العلم الذي يؤسس المصنع ويخترع الآلة ويوجه سياسة العمل، والأمم الحديثة إنما تعتمد في تشييد ذلك كله على ما نسميه هنا — «قوة الحشد» — ونقصد به حشد جميع قوى الأمة ثم توزيعها على المرافق العامة توزيعاً يتوخى فيه التوجيه نحو الغايات التي تتطلبها الظروف أو تدعو إليها السياسة التي توجه فيها خطى الأمة.

هذا الانقلاب الكبير القائم أساساً على طريق حشد القوى، لم نؤمن نحن المصريين بعد بمقدار ما له من أثر في تكييف حالات المجتمع، وما يترتب عليه من تبدل في مثاليات الأمة، وما يصدر عنه من ارتقاء في أخلاقها؛ ذلك بأن حشد القوى الكاملة للأمة يشعرها دائماً بأن بين طبقاتها تكافلاً يحتم على كل فرد من الأفراد أن يقوم بالواجب المفروض عليه لخير المجموع كله.

جرت ألمانيا في العهد النازي على هذه الطريقة، كما جرت عليها إيطاليا في العهد الفاشي، وتجري عليها الآن روسيا في عصر ما بعد الحرب، وتنافسها في ذلك أمم الغرب، فالأمم قائمة اليوم بحشد جميع قواها؛ لكي تفوز إذا جد الجد وحزب الأمر في معمة التنافر على البقاء، على أن التنافر على البقاء لم يصبح في عالم الإنسان كما كان في عالم الحيوان تنافر فرد وفرد، بل أصبح تنافر جمعية وجمعية، بل تعدى ذلك إلى تنافر جماعات من الأمم إزاء جماعات أخرى، وهي صورة من التنافر الحيوي يفوز فيها الذين يكملون بالحشد الصناعي والعلمي والإنتاجي، قوتهم الاقتصادية والمادية. هذه الحال تتطلب من كل أمة أن توظف في أفرادها؛ رجالاً ونساءً، روح التكافل حتى يشعروا بالمسئوليات الملقاة على عواتقهم، ويشاركوا، كل بمقدار استطاعته، في الإنتاج بأقصى حدود الإمكان، مع الاقتصاد في النفقة في حدود ما يتطلب ذلك الإنتاج، وما نقصد بالاقتصاد في النفقة إلا نفقة الجهد ونفقة المادة.

ولقد شعرت الأمم بما يحفزهم إلى العمل على حشد القوى، منذ أن بدأ الانقلاب الإنتاجي الحديث؛ إذ أخذت كل أمة تحشد من القوة ما يضمن لها التفوق في معركة التنافس التجاري، ثم شعرت بعد قليل أن الفوز في معركة التنافس التجاري يتطلب منها الفوز في معركة الدفاع والهجوم والتسود في ميادين القوة العسكرية، ولقد بلغت هذه الحال قمته العليا في الحربين الأخيرتين؛ إذ بان جلياً أن الأمة التي تكمل حشودها تكون فرصتها في الفوز أكبر وانتصارها أضمن، ومن ثَمَّتْ؛ حتى الآن نرى العالم كله وقد أخذت أممه تحشد من قواها الإنتاجية والمادية، ما تتوخى به الفوز في المعركة المقبلة، وإنها معركة واقعة لا محالة.

لقد حشدت ألمانيا وإيطاليا قواهما، والآن تحشد روسيا قواها، وتعبئ أمم الغرب جميع مواردها، حشدت ألمانيا وإيطاليا كل القوى التي يمكن أن تستمد في عضلات الرجل والمرأة، واليوم تحشد روسيا وأمم الغرب كل قواها الحيوية بلا تفریق بين مصادرها، كل هذا لأن الأمم تشعر بأن أي تفریط في حشد هذه القوى سيكون له

أثر سيئ في فوزها في المعركة المقبلة، ومن هنا كان الافتتان في تنظيم الإنتاج بسنوات خمس أو سنوات عشر، ومن هنا كان الاهتمام بدور العلم والمعاهد العالية، ومن هنا كان البذل في سبيل الاختراع والاستكشاف.

٢

في عالم مثل هذا العالم الذي وصفنا، وفي معركة تحشد فيها كل قوى الأمم التي من حولنا، وفي وسط الجلبة العالية التي تدعو الأمم إلى الأخذ بجميع أسباب الإنتاج، يحاول البعض منا؛ إرضاءً لنزعات طيبة أو غير طيبة، ولكنها على أي حال نزعات رجعية، أن يفككوا قوى الأمة ويردوا نصف الأحياء منا قعيدات في البيوت، مفضلين حياة الحریم كما فهم في عصر الممالیک وغيره من العصور، على حياة الجهد والعمل والإنتاج، ويعملون مقتنعين ولكن على أساس خاطئ، بأن أمة محمد بخير، وأن لا ضرورة تحفزنا إلى حشد القوى على الصورة التي يتبعها غيرنا من الأمم، كأننا في عالم غير العالم الذي تتناحر فيه هذه الأمم، وكأننا لسنا قاب قوسين أو أدنى من ميدان المعركة العالمية.

إن الأسباب التي تحملنا على الدفاع عن حقوق المرأة في الحرية والعمل والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية، إنما هي أسباب لا تتعلق بحالنا الاجتماعي وحدها، بل تتعلق أيضًا بما يجري في هذا العالم من أحداث الاجتماع والسياسة؛ تلك الأحداث التي تلفنا لفاً وتسوقنا سوقاً نحو الهدف المخبوء في صدر المستقبل؛ ذلك الهدف الذي إن جهلناه، فلسنا نجهل أننا نعيش في عالم أساس الحياة فيه قوة المصنع وقوة الاقتصاد، وعلى الجملة قوة الحشد التي تخرج من المصنع مصنعاً كامل النفع، وتقيم الاقتصاد على أساس من القدرة الذاتية للأمة.

نساق في هذا السبيل رغم إرادتنا وحتف أنوفنا، هذا إذا أردنا الحياة الكريمة، أما إذا أردنا الموت، فمن ذا الذي سوف يأسف لأن أمة تدعى الأمة المصرية قد ارتد أفرادها عبيداً لغيرها من الأمم؟!

هذه حقائق واقعة لا ينبغي أن يعمى عليها بمثل الخطابيات التي يسوقها فئة ممن لا يدركون من أحوال هذا العالم إلا قدر ما تشغل أذيتهم من كرة الأرض.

إن السبب الأعظم في جميع ذلك، بل وفي جميع ما نشعر به من قلق اجتماعي ونقص في معاهدنا وأنظمتنا، أننا لم نؤمن بعدُ بالعلم، وزدنا إلى عدم إيماننا بالعلم كارثة أخرى أنكى وأدهى، هي أننا لم نحرر عقولنا، فعلقنا مصالحنا المادية على ارتجالات رجال السياسة ورجال الأحزاب، وأنفنا أن نواجه الحقائق وأن نواقع الأمور كما هي كائنة؛ خضوعاً لتقاليد ورثناها، وما نزال نستمسك بها بعد أن أبلها الزمن وأبالتها الأحداث، وبعد أن خلفها تطور الإنسان أخلاقاً بالية، وأشتاتاً متنافرة.

لقد نظرنا في مشكلة المرأة كما نظرنا في غيرها من المشاكل محكمين عواطفنا منساقين بمشاعرنا خاضعين لتقاليد الأزمان الماضية؛ تلك التقاليد التي إن طبعنا عليها أولادنا ونساءنا بوئنا بهم إلى ظلمة الجهالة، وارتدنا بهم إلى أساطير الأولين.

فكم من معارك قلمية طار غبارها! وكم من مواقع فكرية خيضت غمراتها! وكم أنفقنا من الزمن ومن الجهد، في سبيل إقرار أمور هي من البيان والوضوح بحيث لا تحتاج إلى دليل يقام أو برهان يدلى به! ولقد أذكر أن فئة أهل الرجعية قد كابرت ومارت ونادت بالويل والثبور وعظائم الأمور، عندما أنشئت الجامعة وأريد أن يكون التعليم فيها مختلطاً بين الفتيان والفتيات، وكانت حجتهم الكبرى أن هذا الاختلاط مفسد للخلق، داع إلى الفسق والبغي؛ ذلك في حين أن الفتى والفتاة يلتقيان في الشارع، وفي الترام، وفي قطار سكة الحديد، وفي المتجر، وفي الشارع والحديقة والمطعم والمسهر والمسرح والسينما، كأنما التقاء الفتى بالفتاة في حرم الجامعة وحده هو الذي سوف يسقط الأخلاق ويحل رابطة الفضيلة، ولكنها التقاليد، تقاليد أن المرأة نصف إنسان، وأنها مباءة الرذائل الخلقية ومستكن الفسق والفجور، هي التي تملي على بعض العقليات ما تملي من تلك المتناقضات الشاذة العجيبة تقاليد أن الرجل وحده هو الكائن ذو الفضيلة في هذا الوجود، وأن المرأة هي الكائن ذو الرذيلة، تقاليد الحريم وما إلى الحريم من ترهات العقيدة والجمود؛ تلك الترهات التي كانت السبب الأكبر في أن نتخلف عن ركب الحضارة، كما كانت السبب في أن نستذل ونستعبد، تتوالى علينا الخطوب والكوارث ويتوارثنا الغزاة والفاتحون، ونحن وقوف نشهد تقلب الدول وتوالي الأحداث، وأفواها مفعورة يسيل منها لعاب البله والبلادة والحمق.

فإذا ما أخذت عضلاتنا تكتمل، وقوتنا تنهياً، وإذا ما أخذنا نلبس ثوب القوة والعافية؛ وإذا ما أخذنا نضرب في سبيل الرجولة والحرية والديمقراطية، رفعت التقاليد

رأسها لتقول لنا: إلى الوراثة أيها التقدميون!!! وليتهم يذكرون كلمة «التقدم» أو كلمة «الارتقاء»! وإنما هم ينعنون كل مصلح تحررت أفكاره وأدرك سير الزمن، بأنه من المنافقين، إن لم يقولوا: إنه مرتد أثيم، متخذين في ذلك أسلحة هم أنفسهم يعلمون أنها أسلحة كليلية لا تقطع في محز الأشياء.

٤

ينبغي لنا إذا ما أردنا أن نضرب بسهم في هذه الحياة الجديدة أن نتحرر، نتحرر من التقاليد، ومن الأفكار العتيقة التي أصابها الانحلال والفساد، نتحرر من الآثار التي ورثناها عن أزمان خالية، تلك التي إن صلحت لزمن فقد مضى زمانها، وإن أضررت في العصور الخوالي نفوساً، وأضررت مشاعرَ ونزعاتٍ؛ فقد ماتت تلك النفوس والمشاعر والنزعات، وتبدلنا منها نفوساً جديدة ونزعات ومشاعر تلائم روح العصر الذي نعيش فيه، وتتفق وسير الحضارة التي أخذت بخناقنا؛ بل وبخناق العالم أجمع، تلك الحضارة التي نحاول أن ننفلت من أقطارها؛ زوراً وتدليساً على الحق وعلى الواقع.

على أن الصيحة كلما علت بتحرير الفكر، علت إلى جانبها صيحة بتقييده، وفي هذه المسألة بالذات لم تنعظ بما عالج غيرنا من الأمم في مثل ذلك؛ فإن التقاليد اللاهوتية التي عانت أوروبا من آثارها ما عانت، والآراء والعقائد الفائلة التي أخضعت العقل والفكر لأثرها أكثر من عشرة قرون طوال في العصور المظلمة وفي العصور الوسطى، وردحاً طويلاً من العصر الحديث، قد شنت على الفكر الحر حرباً عواناً طويلة الأمد، استعملت فيها أسلحة من أمضى ما يتسلح به ذوو السلطة الذين حاولوا أن يحافظوا على سلطانهم، لا لصالح الجماعة الإنسانية، وإنما لمجرد التسلط على الناس والاحتكام في إراداتهم وفي حرياتهم، هذه التقاليد التي استمدت سلطانها من الكنيسة التي استمدت سلطانها من الله، ما دخلت معركة من معارك الفكر ولا خاضت وقعة من وقعات العقل، إلا انهزمت فيها هزيمة منكرة ارتدت فيها على أعقابها؛ محاولة التوفيق؛ تأويلًا أو تحويرًا، بين حقائق العلم والاجتماع، وبين ما استمسكت به من آراء وأفكار ونقول ومسموعات، بعد أن قاومت العلوم العملية والنظرية، وحاولت أن تبلور المجتمع وتمنع عليه التطور والارتقاء، بل أرادت أن تعقد المجتمع على صورة بلورات جامدة، تمثل كل بلورة منها ناحية من نواحي الحياة، ولكن كل هذه الهزائم الكبيرة التي انتابت التقاليد اللاهوتية، لم تنتج إلا خيراً للمجتمع وخيراً للكنيسة؛ فضربت الجامعات

الأوربية في مدارج التقدم والفلاح، وأقامت الكنيسة قواعدها على أسس جديدة توافق مقتضى الحالات التي جدت في الحياة؛ فقام ضرب من التكافؤ بين الفكر والمعتقد، ومع هذا الانقلاب البعيد الأثر، الرائع الصورة، لا تزال الكنيسة قائمة ثابتة ثبات الرواسي فلم تتزحزح ولم تَمُدْ بها الأرض، وتبدل الناس من الفضائل النظرية بفضائل عملية صرفة، وتحورت الأخلاق بحيث أصبحت أكثر مواءمة لما تتطلب حياة الناس من حرية. ولم يكن انطلاق الفكر من أسر التقاليد اللاهوتية بالأمر المتعمل المفتعل افتعالاً، بل إنه كان ولا ريبه استجابة لمقتضى تطورات اختمرت في العقول والنفوس، فكان من المحتوم أن تخرج إلى حيز العمل، وكان لزاماً أن تسجل آثارها في جبين هذا العصر. فإذا دافعنا عن قضية المرأة فإنما ندافع وملؤنا اليقين الثابت في ذلك، إنما ندافع عن قضية كملت مقدماتها، ولم يبقَ إلا أن تظهر نتائجها في عالم العمل والتطبيق، قضية أقامها الفكر الحر وحكم فيها العقل، وتجمعت في هذا الزمن جميع عناصرها التطورية، قضية فيها من العدل والحق ما يجعلها جديرة بأن تكون موضع عناية الأحرار في كل زمان ومكان.